

# الأجيرُ الخاصُّ ضوابطه وأحكامه

الدكتور

عبد الله بن إبراهيم الموسى

أستاذ الفقه المشارك

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

ايض

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد..

فإن عقد الإجارة - بصورة عامة - من أهم عقود المعاملات وأشملها، فما من إنسان إلا وهو مؤجر أو مستأجر. ولقد تداخلت فيه كثير من الأحكام، ووقع اللبس فيما يتعلق بالأجير الخاص والأجير المشترك، فأحببت أن أفرّق بينهما ما أمكن بهذا البحث، الذي جاء تحت عنوان: **(الأجير الخاص - ضوابطه وأحكامه)**؛ أملاً في سدّ ثغرة في مكتبة الفقه الإسلامي، فما لا يدرك كله لا يترك جله.

وقبل الدخول في البحث، فإني سأبيّن أهمية البحث، وموقعه من الدراسات السابقة، وموقع الأجير الخاص في كتب المذاهب، ومنهجية البحث، على النحو التالي:

### ➤ أهمية البحث ومسوغاته: ونبرزها من خلال النقاط التالية:

١ - إجلاء هذا النوع من الإجارة (الإجارة الخاصة)؛ إذ أن كتباً كثيرة تناولت الإجارة من كل جوانبها، أما الحديث عن الأجير الخاص، فقد جاء في ثنايا أبوابها مفرّقاً، يذكر عند الحديث عن العاقد حيناً، وعند الأجرة حيناً، وعند المنفعة ومحل العقد والضمان أحياناً أخرى، فكان هذا البحث تجميعاً لشتاته.

٢ - أهمية عقد الإجارة بصورة عامة، فإنه لا يخلو مسلم أو مسلمة من التعامل به، وأما الإجارة الخاصة فإنها تهمّ شريحة كبيرة من المجتمع، على أنهم موظفون لدى الدولة، أو لدى مؤسسة

وشركات خاصة، وينطبق عليهم وصف (الأجير الخاص) وأحكامه، إضافة إلى أن كثيراً من أغنياء المسلمين لا تخلو بيوتهم من أجير خاص، كسائق أو خادمة ونحوهما، وهو ضرب من الإجارة الخاصة، وهذا البحث ينير لهم درب التعامل شرعاً، سواء أكانوا مستأجرين أم مستأجرين، فلكل منهما حقوق، وعليه واجبات.

٣ - كما أن ثمة أهمية في التفريق بين الأجير الخاص، والأجير المشترك، وذلك من عدة نواحٍ، أبرزها: موضوع الضمان، فالأجير الخاص أمين، لا يضمن إلا بالتعدي، بخلاف الأجير المشترك، فإنه يضمن<sup>(١)</sup>، فالسيارة التي نضعها عند فني الإصلاح وتعطب لديه أثناء التجربة، يختلف حكمها عن السيارة ذاتها التي يقودها السائق الخاص، فالأول يضمن على الراجح، على أنه أجير مشترك، بخلاف الثاني، فإنه لا يضمن؛ لأنه أجير خاص.

#### 📌 موقع البحث من الدراسات السابقة:

لقد تعددت البحوث والرسائل الجامعية التي تناولت الإجارة من جوانبها المختلفة، منها:

- ١ - الإجارة الواردة على عمل الإنسان: د. شرف بن علي الشريف.
- ٢ - نظرية الأجور في الفقه الإسلامي: د. أحمد حسن.
- ٣ - الاستئجار على فعل القربات: د. علي عبد الله أبو يحيى.

---

(١) وهذا ما يأتي معنا عند حديثنا عن الضمان، وذلك في المطلب الخامس من هذا البحث.

- ٤ - الإيجار المنتهي بالتمليك: د. عبد العزيز الغامدي.  
٥ - عقد الإجارة: تعريفه، مشروعيته، أركانه: د. عبد الرحمن الرسيني.

وغيرها كثير، منها ما اطلعت عليه، ومنها ما لم أطلع.  
- ويبدو أن الأول منها (الإجارة الواردة على عمل الإنسان) أقربها إلى بحثنا، إلا أنه أشمل منه وأوسع، فذاك يتناول الإجارة بمفهومها الواسع، ويتناول الأجير الخاص والمشارك، أما بحثنا، فمقصود على الأجير الخاص، مع التعرض للأجير المشترك على سبيل المقارنة.  
- كما يلتقي بحثنا مع نظرية الأجور في مبحث استحقاق الأجرة منها.

وعموماً فإن الفرصة لا زالت متاحة لتناول عقد الإجارة بالبحث بصورة أدق وأعمق، في كل جانب من جوانبها؛ لما له من أهمية كما أسلفنا.

#### ✦ الأجير الخاص في كتب المذاهب:

إن أغلب مادة البحث العلمية في تعريف الأجير الخاص، وبيان ضوابطه وأحكامه الدقيقة مستقاة من كتب المذهب الحنفي، على أنه فصل الحديث عن الأجير الخاص، وأفرد له فصلاً خاصة من أبواب الإجارة، ولا سيما في كتب المتأخرين، كحاشية ابن عابدين، ومجلة الأحكام العدلية، فهذه ميدان الحديث عن الأجير الخاص.

أما كتب المذهب المالكي فلم تتحدث - حسب اطلاعي - عن الأجير الخاص بمثل هذا التفصيل، ولم تفرد له فصلاً مستقلة أو

مسائل خاصة به، تحت هذه التسمية، إنما جاء الحديث عنه من خلال سرد المسائل المختلفة في باب الإجارة، تتعلق بالإجارة الخاصة التي تقابل الإجارة المشتركة، كقول الدردير: «وأجير لصانع لا ضمان عليه؛ لأنه أمين للصانع»<sup>(١)</sup>، فهذا هو الأجير الخاص ذاته.

أما كتب المذهبين: الشافعي والحنبلي، فإن تسمية (الأجير الخاص) واردة في كتبهم، وثمة تفريق واضح بين الأجير المشترك والخاص في الأحكام، إلا أنها ليست ككتب المذهب الحنفي عناية وتفصيلاً.

#### ❖ منهجية البحث:

في دراستي لهذا البحث اتبعت الخطوات التالية:

١ - اقتصر على كتب المذاهب الأربعة، وهي التي تمثل الفقه الإسلامي، كما اعتمدت على بعض الكتب المعاصرة ذات الصلة بالموضوع.

٢ - أنقل النص الفقهي أحياناً؛ ليكون أدلّ على المقصود، وليطمئن القارئ للحكم أكثر.

٣ - إذا تناولت مسألة من المسائل، أذكر صورتها، وأبين الأقوال فيها، ثم أذكر أدلتها، وأناقشها، مرجحاً ما أراه أقوى دليلاً، وأكثر ملاءمة لروح العصر.

٤ - عزوت الآيات القرآنية إلى موضعها من المصحف الشريف، وخرجت الأحاديث، ذاكرةً رقم الحديث والكتاب والباب اللذين اندرج تحتها الحديث، وهذا أمر لا يتغير باختلاف الطباعات.

---

(١) الشرح الصغير (٣٠٤/٥).

- ٥ - ترجمت للأعلام غير المشهورة.
- ٦ - قارنت بين الأجير الخاص والمشارك في كثير من المسائل، وذلك توضيحاً لجانب الأجير الخاص، ومن باب العلم بالمقابل، وهو الأجير المشارك.
- ٧ - انتزعت من نظام العمل والعمال السعودي النصوص التي تتعلق بالأجير الخاص، وأفردتها بملحق آخر البحث؛ وذلك تمييزاً للفائدة، وليكون القارئ على بصيرة بما يتعلق بالأجير الخاص من منظار فقهي مقارن، ومنظار قانوني معاصر.
- هذا، وقد جاء البحث مكوناً من تمهيد وثمانية مطالب وخاتمة على النحو التالي:
- **التمهيد:** في تعريف الإجارة، ومشروعيتها، وأنواعها.
- **المطلب الأول:** في تحديد معنى الأجير الخاص والمشارك وضوابطهما.
  - **المطلب الثاني:** في تقدير المنفعة في الإجارة الخاصة.
  - **المطلب الثالث:** في تردد بعض الإجازات بين الخاصة والمشاركة.
  - **المطلب الرابع:** في اختلاف الدين وأثره في الإجارة الخاصة.
  - **المطلب الخامس:** في الضمان بين الأجير الخاص والمشارك.
  - **المطلب السادس:** في استحقاق الأجرة في الإجارة الخاصة.
  - **المطلب السابع:** في عمل الأجير الخاص لدى غير مستأجره.
  - **المطلب الثامن:** في الأجير الخاص في نظام العمل والعمال السعودي.

➤ **خاتمة:** في أبرز النتائج والتوصيات.

فإن أصبت فلله الفضل والمنة، وإن كانت الأخرى، فمن نفسي،  
وحسبي أني بذلت جهدي، وأرجو ألا أعدم قارئاً ناصحاً، وأخاً مسدداً،  
فالمسلم مرآة أخيه المسلم، كما أسأله سبحانه أن يتقبل منا صالح  
العمل، ويتجاوز عن الزلل، إنه خير مأمول وأكرم مسؤول.  
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه أجمعين.



## التمهيد

### في تعريف الإجارة، ومشروعيتها، وأنواعها أولاً: تعريف الإجارة:

**الإجارة لغة:** من الأجر، وهو الجزاء على العمل والعوض، قال تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ الكهف: ٧٧، ومنه سمي الثواب أجراً؛ لأن الله يعوّض العبد على طاعته أو صبره على مصيبتة، والجمع: أجور، وأجره: أثابه وأعطاه الأجر والجزاء، وأجر المرأة: مهرها، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنْ أَحَلَّ لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ﴾ الأحزاب: ٥٠، ويقال: أجر بالمد وأجر بالقصر، وأنكر بعضهم المدّ. وأجر نفسه: سلمها، واستأجر العبد: اتخذه أجيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَبَاطُي أَتَأْتِيهِ الْخَبْرُ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْ سَبِخَتْ لِقَوْمٍ أُولَئِكَ يَبْغُونُ الْآيَةَ﴾ القصص: ٢٦.

**والإجارة:** على وزن فعالة، بكسر الفاء، وهي والكراء معنى واحد<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: الإجارة تطلق على منافع من يعقل، والأكرية: على منافع من لا يعقل. وقال آخرون: حُصّ تمليك منفعة الآدمي باسم الإجارة، ومنافع الممتلكات باسم الكراء<sup>(٢)</sup>.

**واصطلاحاً:** اختلفت عبارة الفقهاء في تعريف الإجارة، وذلك على النحو التالي:

(١) ر: لسان العرب (١٠/٤)، والمصباح المنير ص (٩)، مادة: (أجر).

(٢) ر: مواهب الجليل (٤٩٣/٧).

- عرفها الحصكفي<sup>(١)</sup> الحنفي بأنها: « تملك نفع مقصود من العين بعوض »<sup>(٢)</sup>.
- وقال ابن عرفة<sup>(٣)</sup> المالكى هي: « بيع منفعة ما أمكن نقله غير سفينة ولا حيوان لا يعقل بعوض غير ناشئ عنها ، بعضه يتبع بعض بتبعيضها »<sup>(٤)</sup>.
- وقال الشرييني<sup>(٥)</sup> الشافعي هي: « عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم »<sup>(٦)</sup>.
- وعرفها ابن قدامة بقوله: هي: « عقد على المنافع، تتعقد بلفظ

(١) هو: محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن، الحصني، علاء الدين الحصكفي، نسبة إلى (حصن كيفا) في ديار بكر، مفتي الحنفية في دمشق، مولده ووفاته فيها، كان عالي الهممة، عاكفاً على التدريس والإفادة، من كتبه: الدر المختار شرح تنوير الأبصار، الدر المنتقى، شرح قطر الندى، توفي سنة (١٠٨٨هـ). ر: خلاصة الأثر (٦٣/٤)، والأعلام (٢٩٤/٦).

(٢) الدر المختار مع رد المحتار (٤/٩ - ٥).

(٣) هو: محمد بن محمد بن عرفة، أبو عبد الله، إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره، مولده ووفاته فيها، تولى إمامة الجامع الأعظم وخطابته والإفتاء، من كتبه: المختصر الكبير، المبسوط، الحدود، وغيرها، توفي سنة (٨٠٣هـ). ر: شذرات الذهب (٧٨/٧)، والأعلام (٤٣/٧).

(٤) شرح حدود ابن عرفة (٥١٦/٢).

(٥) هو: محمد بن أحمد، شمس الدين، الشرييني، فقيه شافعي، مفسر، من أهل القاهرة، من تصانيفه: مغني المحتاج، الإقناع، السراج المنير، توفي سنة (٩٧٧هـ). ر: شذرات الذهب (٣٨٤/٨)، والأعلام (٦/٦).

(٦) مغني المحتاج (٣٣٢/٢).

الإجارة والكراء وما في معناهما «<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ على التعريفات ما يلي:

١ - أن التعريفات كلها تدور حول محور واحد، وهو أنها عقد على المنافع بعوض.

٢ - أن المالكية فرقوا بين الإجارة والكراء، فقد استثنى ابن عرفة إجارة غير العاقل، كالسفينة والحيوان، على أنه كراء، وهو منهجهم في التفريق بينهما، خلافاً للجمهور الذين لا يفرقون بينهما، بل إن الحنابلة نصّوا صراحةً في تعريفها على جوازها بلفظ الإجارة والكراء وما في معناهما.

٣ - أن الحنفية والشافعية أكدوا على موضوع القصد من استيفاء المنفعة، فلا يصح استئجار بيع على كلمة لا تتعب<sup>(٢)</sup>، ولا استئجار الأرض للمقيل والمراح، ومقصوده الزراعة مثلاً<sup>(٣)</sup>.

٤ - أن عبارة الحنفية والمالكية تراوحت بين تمليك المنفعة وبيعها، أما عبارة الشافعية والحنابلة فقد نصّوا في تعريفهم على أنها عقد على المنافع، ويبدو أن المعنى واحد، والمآل واحد.

**ثانياً: مشروعية الإجارة:**

اتفق الفقهاء على مشروعية عقد الإجارة<sup>(٤)</sup>، وما نازع في ذلك إلا أبو

---

(١) المقنع (٢٦٢/١٤ - ٢٦٣).

(٢) ر: مغني المحتاج (٣٣٢/٢).

(٣) ر: رد المحتار (٥/٩).

(٤) ر: بدائع الصنائع (١٧٣/٤)، وبداية المجتهد (٢٢٠/٢)، ومغني المحتاج (٣٣٢/٢)،

والمغني (٦/٦).

بكر بن الأصم<sup>(١)</sup>، وابن عليّة<sup>(٢)</sup>، ودليلهما: أن الإجارة بيع المنفعة، والمنافع حال انعقاد العقد معدومة ثم تستوفى شيئاً فشيئاً مع الزمن، والمعدوم لا يحتمل البيع، ولا يجوز إضافة البيع إلى شيء في المستقبل، وكل ذلك من الغرر الذي يفسد العقد، وردّ عليهم ابن رشد بقوله: « ونحن نقول وإن كانت معدومة في حال العقد فهي مستوفاة في الغالب، والشرع إنما لحظ من هذه المنافع ما يستوفى في الغالب »<sup>(٣)</sup>.  
واستدل الجمهور على مشروعية الإجارة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

- أما بالكتاب: فقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَرْضَهُنَّ﴾ الطلاق: ٦  
ووجه الدلالة فيه ظاهر، وهو أن المطلقات إذا أرضعن أولاد الأزواج المطلقين لهنّ منهنّ فلهنّ أجورهن على ذلك<sup>(٤)</sup>.  
وقوله تعالى حاكياً قول إحدى ابنتي شعيب عليه السلام: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْبَىٰ اسْتَجِرَّةُ إِكَ خَيْرٌ مِّنْ اسْتَجَرَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾<sup>(٥)</sup> قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ

- 
- (١) هو: عبد الرحمن بن كيسان، فقيه معتزلي مفسر، جليل القدر، ورع، إلا أنه كان يخطئ علياً عليه السلام في كثير من أفعاله، ويصوّب معاوية، له تفسير ومقالات في الأصول. توفي نحو (٢٢٥هـ). ر: الأعلام (٣/٢٢٣).
- (٢) هو: إبراهيم بن إسماعيل، الأسدي، أبو إسحاق، من رجال الحديث، كان جهمياً، مذهبه مهجور، له مناظرات مع الإمام الشافعي، له كتب في الفقه شبيهة بالجدل، منها: الردّ على مالك، توفي ببغداد عام (٢١٨هـ). ر: الأعلام (١/٣٢).
- (٣) بداية المجتهد (٢/٢٢٠)، و ر: الفقه الإسلامي وأدلته (٤/٧٣٠)، إلا أن أستاذنا الزحيلي ذكر أن ثمة منازعين آخرين في مشروعية الإجارة وهم: الحسن البصري، والقاشاني، والنهرواني، بينما قصر ابن رشد المنازعة على الأصم وابن عليّة.
- (٤) ر: فتح القدير (٥/٢٤٥).

أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِجٌ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ  
عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٢٦﴾  
القصص: ٢٦ - ٢٧ ، ووجه الاستدلال ظاهر في مشروعية الإجارة  
عند من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا.

- وأما بالسنة: فقولہ ﷺ: ((ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل  
أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرًا فأكل ثمنه، ورجل استأجر  
أجيرًا فاستوفى منه ولم يعطه أجره))<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: ((أعطوا  
الأجير أجره قبل أن يجف عرقه))<sup>(٢)</sup>. ووجه الدلالة من الحديثين  
ظاهر، وهو النهي عن التأخير في تسليم الأجر، ويدل بمفهومه  
على جواز الإجارة.

- وأما الإجماع: فإن الأمة من سلفها إلى خلفها أجمعت على جواز  
الإجارة والعمل بها<sup>(٣)</sup>.

- وأما المعقول: فإن عقد الإجارة وسيلة للتيسير على الناس في  
الحصول على ما يبتغونه من المنافع التي لا ملك لهم في أعيانها،  
والحاجة إلى المنافع كالحاجة إلى الأعيان، فالفقير محتاج إلى

(١) البخاري برقم (٢٢٧٠)، كتاب الإجارة، باب إثم من منع أجر الأجير.

(٢) ابن ماجه برقم (٢٤٤٣) كتاب الرهون، باب: أجر الأجراء، قال في الزوائد: أصله  
في صحيح البخاري وغيره من حديث أبي هريرة، لكن إسناده المصنف ضعيف،  
وهب بن سعيد وعبد الرحمن بن زيد ضعيفان. ر: مصباح الزجاجة (٧٥/٣) برقم  
(٨٦٥).

(٣) ر: بدائع الصنائع (١٧٣/٤)، وبداية المجتهد (٢٢٠/٢)، ومغني المحتاج (٣٣٢/٢)،  
والمغني (٦/٦).

الغني، والغني محتاج إلى عمل الفقير، ومراعاة حاجة الناس أصل في مشروعية العقود، وقد نبه المولى عز وجل على ذلك بقوله: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ الزخرف: ٣٢. قال ابن قدامة: «ولا يخفى ما بالناس من الحاجة إلى ذلك، فإنه ليس لكل أحد دار يملكها، ولا يقدر كل مسافر على بيع أو دابة يملكها، ولا يلزم أصحاب الأملاك إسكانهم وحملهم تطوعاً، وكذلك أصحاب الصنائع يعملون بأجر، ولا يمكن كل أحد عمل ذلك، ولا يجد متطوعاً به، فلا بد من الإجارة لذلك»<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: أنواع الإجارة:

الإجارة نوعان: إجارة على المنافع، وإجارة على الأعمال.

١ - إجارة المنافع: وذلك كإجارة الدور والمنازل والحواريات والأراضي، والسفن والطائرات ونحوها، فكل هذه الأصناف يجوز العقد على منفعتها بشرط أن تكون مباحة، أما المنافع المحرمة فلا تجوز الإجارة عليها كما هو معلوم<sup>(٢)</sup>. وهذا النوع من الإجارة يسميه المالكية كراء، فقد لاحظنا تعريفهم للإجارة بأنها: بيع منفعة ما أمكن نقله، غير سفينة ولا حيوان لا يعقل...، فقد استثنوا من الإجارة ما لا يعقل، كالدور

(١) المغني (٦/٦).

(٢) ر: بدائع الصنائع (٤/١٧٤)، ورد المختار (٩/٧٥)، واختصار المدونة (٣/٣٦٠)، ومغني المحتاج (٢/٣٣٥)، والمغني (٦/١٤٨).

والأراضي وآلات الركوب ونحوها<sup>(١)</sup>. قال ابن جزي: « وقد يختص اسم الإجارة باستئجار الآدمي، ويختص اسم الكراء بالدواب والرباع والأرضين »<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - الإجارة على الأعمال:

وتسمى إجارة الأشخاص، وتقع على صورتين:

**الأولى: الأجير المشترك:** وهو الذي يكون مستأجرًا لأكثر من مستأجر بعقودٍ مختلفة، ولا يتقيد بالعمل لواحدٍ دون غيره، كالطبيب في عيادته، والمهندس في مكتبه، والخياط والقصار، والنجار في حوانيتهم ونحو ذلك.

**الثانية: الأجير الخاص:** وهو من استؤجر على أن يعمل للمستأجر فقط، ويسميه الفقهاء (أجير الواحد)<sup>(٣)</sup>، كالخادم والموظف، والراعي لغنم شخصٍ معيّن، والسائق لأسرة معينة، ونحو ذلك، وهو بالنسبة إلى المشترك بمنزلة الخاص من العام.

وهذا الأجير (الأجير الخاص) هو محور حديثنا في هذا البحث.

---

(١) ر: اختصار المدونة (٣/٣٥٩ - ٣٦٠).

(٢) القوانين الفقهية ص (١٨٢).

(٣) ر: بدائع الصنائع (٤/١٧٤)، والمادة (٤٢٢) من مجلة الأحكام العدلية، ومواهب

الجليل (٧/٥٥١)، ومغني المحتاج (٢/٣٥٢)، والمغني (٦/١١٧).

## المطلب الأول

تحديد معنى الأجير الخاص والمشارك وضوابط كل منهما  
أولاً: تحديد معنى الأجير الخاص:

يطلق على الأجير الخاص أجير الواحد، والأجير المنفرد، وقد ورد  
تحديد معناه لدى فقهاء المذاهب كما يلي:

- عند الحنفية: عرفه صاحب الدر بقوله: « هو من يعمل لواحدٍ  
عملاً مؤقتاً بالتخصيص »<sup>(١)</sup>.

ومعنى قوله: (لواحد): أي: لمعين، سواء أكان واحداً أو أكثر، فقد  
جاء في رد المحتار: « قال القهستاني<sup>(٢)</sup>: لو استأجر رجلان أو ثلاثة رجلاً  
لرعي غنم لهما أو لهم خاصة كان أجيراً خاصاً »<sup>(٣)</sup>.

وبقوله: (عملاً مؤقتاً): خرج من يعمل لواحدٍ من غير توقيت،  
كالخياط إذا عمل لواحدٍ ولم يذكر مدة، فهو بذلك مشترك لا خاص.  
وبقوله: (بالتخصيص): خرج به من عمل لواحدٍ دون اشتراط ألا يعمل  
لغيره معه، كالراعي إذا عمل لواحدٍ مؤقتاً، من غير أن يشترط عليه ألا  
يرعى لغيره معه، ومثله المدرّس الخاص، إذا استأجره لتعليم ولده مدةً  
معينة.

- عند المالكية: قالوا: هو من أجّر نفسه لشخصٍ أو لجماعة

---

(١) الدر المختار مع رد المحتار (٩٥/٩).

(٢) هو: محمد القهستاني، شمس الدين، فقيه حنفي، كان مفتياً ببخارى، له كتب  
منها: جامع الرموز، في شرح النقاية مختصر الوقاية لصدر الشريعة عبيد الله بن  
مسعود، توفي عام (٩٥٣هـ). ر: شذرات الذهب (٣٠٠/٨)، والأعلام (١١/٧).

(٣) رد المحتار (٩٥/٩).



مخصوصين<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن التعريف خلا من تحديد المدة، ومعلوم أن الأجير الخاص من يعمل لجهة معينة مدةً من الزمن في الغالب، وكأنه يشير إلى أن منفعة الأجير الخاص قد تقدر بالعمل أحياناً.

- **عند الشافعية:** ويسمونه الأجير المنفرد، وقد عرفه الشريبي بقوله: « الأجير المنفرد: هو من أجر نفسه مدةً معينة لعمل غيره، لا يمكنه شرعاً التزام مثله لآخر في تلك المدة »<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن سبب تسميته بالمنفرد أن المستأجر ينفرد بمنفعته في تلك المدة، فمنافع المنفرد مختصة بالمستأجر في المدة، فيده كيد الوكيل مع الموكل.

كما أن قوله: (مدة معينة) ليس قيداً في الأجير الخاص مطلقاً، إنما هو قيد أغلبي، فالعبرة أن المستأجر أوقع الإجارة على عينه، فقد تقدر المنفعة بالعمل أحياناً لدى الأجير الخاص، دون المدة. كمن استأجره لتعليم ولده خاصة القرآن أو سورة منه، فهو أجير خاص، تقدر منفعته بالعمل لا بالزمن، ومثله من استأجره لنقل أسرته بسيارته الخاصة مسافة معينة بشرط ألا يحمل معهم أحداً. قال الشريبي: « قول المصنف: مدة معينة، ليس بقيد؛ لأن المأخذ كونه أوقع الإجارة على عينه، وقد يقدر بالعمل دون المدة، كعكسه »<sup>(٣)</sup>، ومثل ذلك لو دعا الرجل خبازاً فخبز له في داره، أو خياطاً يخييط له ثياب أسرته،

(١) حاشية الخرشي (٢٦٥/٧).

(٢) مغني المحتاج (٣٥٢/٢).

(٣) المصدر السابق.

يكون أجيراً خاصاً بالعمل؛ لأنه سلّم نفسه إلى المستأجر<sup>(١)</sup>.

فالتعريف في تقييده المنفعة بالمدة خرج مخرج الغالب، وليس قييداً حقيقياً، وإن كان تقييد المنفعة بالعمل قليلاً بالنسبة إلى تقييدها بالزمن في الأجير الخاص.

- **عند الحنابلة:** فقد عرفه ابن قدامة بقوله: « الخاص: هو الذي يقع العقد عليه في مدة معلومة يستحق المستأجر نفعه في جميعها »<sup>(٢)</sup>.  
ويبدو أن التعريف قيّد عقد الأجير الخاص بالمدة، هو على الغالب، كما قيده الحنفية والشافعية، خلافاً للمالكية الذين خلا تعريفهم من هذا القيد.

ومن استعراض تعريفات الأجير الخاص السابقة، يمكن استخلاص أبرز النقاط التي تميّز الأجير الخاص وتضبطه، وهي:

- ١ - أنه يعمل لجهة خاصة، سواء أكان المؤجر فرداً أو جماعة.
- ٢ - أن منفعته تقاس بالزمن، وهو الغالب، وتقاس بالعمل أحياناً.
- ٣ - عدم إمكانية التزام مثل هذا العمل لآخر في تلك المدة.
- ٤ - أنه يستحق الأجر بتسليم نفسه، لا على العمل، إن كانت المنفعة مقاسة بالزمن لا بالعمل، وهو الغالب.
- ٥ - أن منافعه خاصة بالمستأجر في تلك المدة.
- ٦ - لا بد في العقد من تحديد نوع العمل الذي يقوم به في تلك المدة، وهذا ما أكد عليه ابن عابدين بقوله: « وأن يكون لبيان نوع العمل الواجب على الأجير الخاص في المدة، فإن الإجارة على

---

(١) المغني (١١٩/٦).

(٢) المغني (١١٧/٦ - ١١٨)، والفروع (١٧٤/٧).

المدة لا تصح في الأجير الخاص ما لم يبين نوع العمل، بأن يقول: استأجرتك شهراً للخدمة أو للحصاد»<sup>(١)</sup>.

٧ - من أسمائه: أجير الفرد، أجير الواحد، أجير الوحدة، الأجير المنفرد.

### ثانياً: تحديد معنى الأجير المشترك:

عرّف فقهاء المذاهب الأجير المشترك على النحو التالي:

- الحنفية: وقد وردت عدة تعريفات للأجير المشترك؛ وذلك باعتباريات مختلفة:

- قال الجرجاني<sup>(٢)</sup>: «هو من يعمل لغير واحد»<sup>(٣)</sup>.

- وعرفته مجلة الأحكام العدلية بنصها: «وهو الذي لم يقيّد بشرط عدم العمل لغير المستأجر»<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن هذين التعريفين وردا باعتبار الجهة التي يعمل لديها الأجير المشترك، ففي الأول: أنه يتقبل العمل من أكثر من واحد، وفي الثاني: أنه إذا عمل لدى واحد فقط فإن عقده يخلو من شرط عدم العمل لدى الغير.

- وورد تعريف الأجير المشترك في الفتاوى الهندية بأنه: «من

---

(١) رد المحتار (٩٦/٩).

(٢) هو: علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، ولد بتاكو، ودرس في شيراز، وتوفي في سنة (٨١٣هـ) له نحو خمسين مصنفاً، منها: التعريفات، شرح السراجية في الفرائض، الكبرى والصغرى في المنطق. ر: الأعلام (٧/٥).

(٣) التعريفات ص (٣١).

(٤) المادة (٤٢٢).

يستحق الأجر بالعمل، لا بتسليم نفسه»<sup>(١)</sup>. وهذا باعتبار استحقاق الأجرة، فهي بالعمل في المشترك، لا بتسليم النفس كما في الإجارة الخاصة.

- **المالكية:** لم أجد تعريفاً دقيقاً للأجير المشترك لدى المالكية، كما هو شأن المذاهب الأخرى، فيبدو أن هذا التفريق (الأجير الخاص والأجير المشترك) غير وارد من حيث التسمية عندهم، إنما ثمة تفصيل وتفریق بينهما من حيث الجهة التي يعمل لديها، واستحقاق الأجرة، ونحوها، وعموماً أشاروا إلى ضبط الأجير المشترك بقولهم: هو من ينصب نفسه للصناعة لعامة الناس<sup>(٢)</sup>، وقالوا: الراعي الذي لا يضمن، إلا أن يفرط أو يتعدى إذا كان لرجل خاص<sup>(٣)</sup>. ويبدو أنه المعنى ذاته الذي أشارت إليه المذاهب الأخرى.

- **الشافعية:** قالوا: «هو من التزم عملاً في ذمته»<sup>(٤)</sup>، كالخياط والقصار ونحوهما، وسمي مشتركاً؛ لأنه التزم العمل لجماعة، أو لواحد لكن يمكنه أن يلتزمه لغيره، وكأنه مشترك بين الناس<sup>(٥)</sup>.

ويبدو أن التعريف ضبط الأجير المشترك بالتزامه عملاً موصوفاً

---

(١) الفتاوى الهندية (٤/٥٠٠).

(٢) ر: الشرح الصغير (٥/٣٠٧)، وحاشية الخرشي (٧/٢٦٦).

(٣) ر: تبصرة الحكام (٢/٢٣٥).

(٤) مغني المحتاج (٢/٣٥٢).

(٥) ر: أسنى المطالب (٥/٤٣٣).

في الذمة لا غير، سواء أكان لفردٍ أو لجماعة.

- الحنابلة: قال ابن قدامة: « المشترك: الذي يقع العقد معه على عمل معين »<sup>(١)</sup>، وسبب تسميته مشتركاً: أنه يتقبل أعمالاً لاثنتين وثلاثة وأكثر في وقتٍ واحد، ويعمل لهم، فيشتركون في منفعته.

ويشترط الحنابلة لصحة تقبل المشترك العمل أن يكون موصوفاً في الذمة وصفاً دقيقاً، قال في الشرح الكبير: « الضرب الثاني: عقد على منفعة في الذمة مضبوطة بصفات السلم، كخياطة ثوب، وبناء دار، وحملٍ إلى موضع معين، ولا يكون الأجير فيها إلا آدمياً جائز التصرف، ويسمى الأجير المشترك »<sup>(٢)</sup>.

ومن استعراض تعريفات الفقهاء للأجير المشترك، يمكن وضع ضوابط له على النحو التالي:

- ١ - أن عمله لا لواحد بعينه، أو جهة بعينها.
- ٢ - أن عمله غير محدد بزمن، وقد يكون محدداً ولكن بلا تخصيص، كأن يستأجر رجلاً لرعي غنمه شهراً، ولا يشترط عليه عدم الرعي لغيره<sup>(٣)</sup>.
- ٣ - أنه يستحق الأجر على إنجاز العمل، لا على الزمن.
- ٤ - أن منفعته تقاس بالعمل، لا بالزمن.
- ٥ - العقد معه يقع على شيء موصوف في الذمة، وبالتالي فلا بد أن

---

(١) المغني (١١٨/٦)، والشرح الكبير (١٣٤/٦)، والعدة ص (٢٦١).

(٢) الشرح الكبير (٧٢/٦).

(٣) ر: الدر المختار (٨٨/٩)، وشرح المجلة ص (٢٣٧).

يكون مضبوطاً بصفات السلم.

٦ - يمكنه أن يعمل لاثنين فأكثر نفس العمل، في وقت واحد،

كأن يعلم القرآن عدة أولاد دون تخصيص.

٧ - يتعين تحويله إلى أجير خاص إذا تمّ تقدير جهده بالزمان، عند

تعذر تقديره بالعمل. قال القاضي زكريا<sup>(١)</sup>: «التقدير بالزمان

لا يأتي في إجارة الذمة، فلو قال: ألزمتك عمل الخياطة شهراً

لم يصح كما سيأتي، وقد يتعين التقدير بالزمان، كما في

العقار والإرضاع، إذ منافع العقار وتقدير اللبن إنما تضبط

بالزمان، وكما في الاكتمال، فإن قدر الدواء لا ينضبط،

ويختلف بحسب الحاجة»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) هو: زكريا بن محمد بن أحمد، الأنصاري، الشافعي، أبو يحيى، شيخ الإسلام،

قاضي، مفسر، من حفاظ الحديث، ولد في سنيكة، بشرقية مصر، كف بصره

سنة (٩٠٦هـ)، تولى القضاء بإلحاح، وعندما رأى من السلطان عدولاً عن الحق،

نهاه عن ذلك، فعزله، فاشتغل بالتصنيف حتى وفاته. من أبرز مصنفاته: أسنى

المطالب، غاية الوصول في أصول الفقه، تحفة الباري على فتح الباري، توفيت سنة

(٩٢٦هـ). ر: البدر الطالع (٢٥٢/١)، والأعلام (٤٦/٣).

(٢) أسنى المطالب (٣٩٩/٥ - ٤٠٠).

## المطلب الثاني

### تقدير المنفعة في الإجارة الخاصة

#### أولاً: تعريف المنفعة وتقديرها:

المنفعة: هي العوض الذي يدفعه الأجير للمستأجر مقابل المال الذي يحصل عليه، وبذلك تكون محل العقد (المعقود عليه).

قال الكاساني: « وذكر بعض المشايخ أن الإجارة نوعان: إجارة على المنافع، وإجارة على الأعمال... وجعل المعقود عليه في أحد النوعين المنفعة، وفي الآخر العمل، وهي في الحقيقة نوع واحد؛ لأنها بيع المنفعة، فكان المعقود عليه المنفعة في النوعين جميعاً »<sup>(١)</sup>.

وهذه المنفعة قد تقدر بالزمن، وهو الغالب في الإجارة الخاصة، وقد تقدر بالعمل، وهذا في الإجارة المشتركة غالباً. وفي كلا التقديرين (الزمن والعمل) لا بد من أن تكون المنفعة منضبطة لتتم المعاوضة ويتحقق الرضا.

فثمة إجازات لا تصح إلا بتقدير منفعتها بالزمن، كوظائف الدولة ونحوها، وأخرى لا تصح إلا بتقديرها بالعمل، كالخياطة والنجارة ونحوها، وعلى كلا التقديرين يشترط علم المتعاقدين بما يقع عليه العقد<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً: تقدير المنفعة بالزمن والعمل معاً:

الأصل في تقدير المنفعة في الإجارة الخاصة الزمن، وفي الإجارة المشتركة العمل. ولكن هل يمكن تقديرها بالزمن والعمل معاً ؟

---

(١) بدائع الصنائع (١٧٤/٤ - ١٧٥).

(٢) ر: مغني المحتاج (٣٤٠/٢ - ٣٤١)، والمهذب (٢٧٨/١٥).

وصورة ذلك: أن يقول له: استأجرتك أسبوعاً لبناء هذا البيت، أو لخياطة عدد معين من الأثواب، أو لتقليم كذا شجرة، ونحوها. فهو تحديد لكمية العمل في زمن محدد، وإذا وقعت الإجارة على هذا النحو، فما تكييفها، أهى إجارة خاصة أم مشتركة ؟ يبدو أن الحنفية وضعوا ضابطاً لتكييفها في هذه الصورة، فقالوا: أيهما ذكر أولاً: العمل أم الزمن، تكون الإجارة تبعاً له، فإذا ذكر العمل كانت مشتركة، وإذا ذكر الزمن كانت خاصة، فإذا قال: استأجرتك لرعي هذه الغنم بكذا درهم لمدة شهر كانت مشتركة، وإذا قال: استأجرتك شهراً لترعى هذه الغنم بكذا درهم، فهي إجارة خاصة<sup>(١)</sup>.

ويبدو أنه ضابط وجيه؛ إذ لا سبيل إلى تكييفها وفق إحدى الإجارتين إلا على هذا النحو، ولما كان التفريق بين الإجارتين ضرورياً؛ لأنه تتغير بموجبه الأحكام، وأبرزها الضمان، كان لا بد من اعتبار مثل هذا الضابط.

أما بالنسبة إلى حكم الإجارة بهذه الصورة (الجمع بين الزمن والعمل) فيبدو أن للفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

**الأول:** فساد العقد، وهو قول أبي حنيفة وجمهور الحنابلة والأصح عند الشافعية<sup>(٢)</sup>. قال ابن عابدين: « لو استأجر خبازاً ليخبز له كذا اليوم بدرهم فسد عند الإمام؛ لجمعه بين العمل والوقت »<sup>(٣)</sup>.

(١) ر: الفتاوى الهندية (٤٠٠/٥).

(٢) ر: رد المحتار (٩٥/٩)، ومغني المحتاج (٣٤٠/٢)، والشرح الكبير (٧٢/٦ - ٧٣).

(٣) رد المحتار (٩٥/٩).



ودليلهم في ذلك: أن الجمع زيادة غرر، قال في الشرح الكبير: «لأن الجمع بينهما يزيد الإجارة غرراً لا حاجة إليه؛ لأنه قد يفرغ من العمل قبل انقضاء المدة، فإن استعمل في بقية المدة فقد زاد ما وقع عليه العقد، وإن لم يعمل كان تاركاً للعمل في بعض المدة، فهذا غرر قد أمكن التحرز منه ولم يوجد مثله في محل الوفاق، فلم يجز العقد معه»<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** صحة العقد، وهو قول جمهور الحنفية، ومقابل الأصح عند الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>.

ودليلهم: أن الإجارة معقودة على العمل، فالمدة إنما ذكرت للتعجيل، فلا تمنع ذلك.

وعلى هذا القول: إذا تم العلم قبل انقضاء المدة لم يلزمه العمل في بقيتها؛ لأنه وفي ما عليه قبل مدته، فلم يلزمه شيء آخر، كما لو قضى الدين قبل أجله، وإن مضت المدة قبل العمل، فللمستأجر فسخ الإجارة؛ لأن الأجير لم يف له بشرطه، فإن رضي بالبقاء عليه، لم يملك الأجير الفسخ؛ لأن الإخلال بالشرط منه، فلا يكون ذلك وسيلة له إلى الفسخ<sup>(٣)</sup>.

**القول الثالث:** التفصيل، وهو قول المالكية<sup>(٤)</sup>.

فقد قالوا: عند الجمع بين الزمن والعمل لا بد من وجود ثلاث

---

(١) الشرح الكبير (٧٣/٦).

(٢) ر: رد المحتار (٩٥/٩)، ومغني المحتاج (٣٤٠/٢)، والشرح الكبير (٧٢/٦ - ٧٣).

(٣) ر: الشرح الكبير (٧٣/٦).

(٤) ر: الشرح الصغير (٢٨٥/٥)، وحاشية الخرشي (٢٣٤/٧).

## حالات:

١ - أن يتساوى العمل مع الزمن: وفي هذه الحالة تفسد الإجارة عند ابن رشد (الجد) اتفاقاً، وعند ابن عبد السلام<sup>(١)</sup>، على المشهور.

٢ - أن ينقص الزمن عن العمل، فتفسد باتفاق.

٣ - أن يزيد الزمن عن العمل، وفي هذه الحالة قولان:

- الجواز اتفاقاً، وهو قول ابن عبد السلام.

- الفساد على المشهور، وهو قول ابن رشد، وعمله باحتمال حدوث طارئ للأجير يمنع من العمل.

وبعد استعراض الأقوال الثلاثة وأدلتها، تبدو رجاحة هذا القول الأخير، وهو تصحيح الجمع بين الزمن والعمل بشرط أن يزيد الزمن على العمل، أما القول بالفساد لاحتمال الظروف الطارئة على الأجير، كما ذهب ابن رشد، فأمر نادر، ولا عبرة للنادر، وفي حال وقوع ذلك يعذر الأجير ويمهل.

وفائدة تصحيح الجمع بين الزمن والعمل أحياناً بالنسبة إلى الإجارة الخاصة هي:

- تحديد واجب الأجير الخاص بصورة منضبطة.

- إمكانية محاسبة الأجير المتعاطل عن العمل، فصحيح أنه يحبس

---

(١) هو: محمد بن عبد السلام بن يوسف، أبو عبد الله، المنستيري، التونسي، فقيه مالكي، كان قاضي الجماعة بتونس، كان لا يراعي في الحق سلطاناً ولا أميراً، له كتب منها: شرح جامع الأمهات لابن الحاجب، وديوان فتاوى. توفي في الطاعون عام (٧٤٩هـ). ر: الأعلام (٦/٢٠٥).

نفسه لصالح مستأجره في فترة زمنية محددة، إلا أنه قد لا ينتج العمل المطلوب بصورته المعتادة.

- أما أصحاب القول الأول، القائلون بفساد الإجارة بالجمع بين الزمن والعمل، بسبب زيادة الغرر، ففيه نظر؛ إذ أن الغرر محتمل إذا تساوى الزمن والعمل، وغالب على الظن إذا زاد العمل على الزمن، لكن إذا زاد الزمن على العمل، فإن الغرر يكون نادراً، ولا عبرة للنادر.

- وأما القول بتصحيح الجمع بينهما في الإجارة مطلقاً، كما ذهب إليه أصحاب القول الثاني، ففيه نظر أيضاً كما أسلفنا لاحتمال الغرر، إذا لم يقيّد الجمع، بزيادة الزمن على العمل.

## المطلب الثالث

### تردد بعض الإجازات بين الخاصة والمشاركة

ثمة إجازات قد تبدو أنها مشتركة على أنه تقدر منفعتها بالعمل، ولكن لا يخرجها ذلك عن دائرة الإجازة الخاصة، وبعضها الآخر على العكس، تبدو خاصة وهي مشتركة، نعرض بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

#### أولاً: إجازة سائق الأجرة:

فقد يُستأجر على الزمن أو على العمل، وعلى كلا الوجهين فهو أجير خاص. فعلى الزمن: كأن يقول له: استأجرتك خمسة أيام بكذا من الدراهم، ويبين له نوع العمل، أهو داخل البلد أم خارجها، على طريق معبد أم ترابي، أعمله في النهار وحده أم في الليل والنهار؛ لأنه لا بد من تحديده، إضافة إلى تحديد الزمن. قال ابن عابدين: « فإن الإجازة على المدة لا تصح في الأجير الخاص ما لم يبين نوع العمل »<sup>(١)</sup>.

وقد يستأجره على العمل: وذلك على قطع مسافة معينة، كأن يقول: استأجرتك بكذا على أن توصلني مكة المكرمة مثلاً، بشرط ألا يحمل معه أحد. فهذه إجازة خاصة أيضاً، وإن خلت عن التحديد بالزمن<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً: إجازة الظئر:

الظئر: تطلق على العاطفة على غير ولدها، المرضعة له من الناس

---

(١) رد المحتار (٦٩/٩).

(٢) ر: الفتاوى الهندية (٥٠٠/٤).

والإبل، والذكر والأنثى في ذلك سواء<sup>(١)</sup>.

ولقد اتفق الفقهاء على صحة إجارة الظئر على إرضاع الولد مقابل أجرٍ معين<sup>(٢)</sup>، ولكنهم اختلفوا في العقد، أهى إجارة خاصة أم مشتركة، وذلك على مذهبين:

**الأول:** مذهب الجمهور<sup>(٣)</sup>، وهو أنها أجير خاص بهذا الاعتبار، إذا كان شرط عليها ألا ترضع غير ولده خلال هذه الفترة، فهى منفعة مقدرة بالزمن، وهو الأصل في الإجارة الخاصة، ولعدم الضمان في هذه الحالة أيضاً: قال صاحب الدر: « فلا ضمان على ظئر في صبي ضاع في يدها، أو سرق ما عليه من الحلي، لكونها أجير واحد »<sup>(٤)</sup>.

وقال القاضي زكريا: « لا يتقدر الرضاع في الإجارة له إلا بالمدة؛ إذ تقدير اللبن وما يستوفيه الصبي كل مرة، وضبط المرات إنما يضبط بها »<sup>(٥)</sup>.

**الثاني:** مذهب جمهور الحنفية<sup>(٦)</sup>: وهى أنها بمعنى الأجير المشترك.

**ودليلهم:** أنها تستحق الأجر على الفريقين<sup>(٧)</sup>.

ويبدو أن هذا الأمر ليس على إطلاقه، فهى تستحق الأجر كذلك

---

(١) ر: لسان العرب (٥١٤/٤)، مادة: (ظأر).

(٢) ر: بدائع الصنائع (١٧٥/٤)، وتهذيب المدونة (٣٧٦/٣)، ومغني المحتاج (٣٤٥/٢)، والمغني (٨٢/٦).

(٣) ر: المراجع السابق ذاتها.

(٤) الدر المختار مع رد المحتار (٩٧/٩).

(٥) أسنى المطالب (٤٠٣/٥).

(٦) ر: رد المحتار (٩٧/٩).

(٧) أي: على كل من استأجرها لإرضاع ولده.

إذا لم يُشترط عليها عدم إرضاع غيره، فإن اشترط ذلك كانت أجيراً خاصاً كما ذهب إليه الجمهور.

وفصل بعضهم في الأمر فقال: إن دفع إليها الولد لترضعه، فهي أجير مشترك، وإن حملها إلى منزله، فهي أجير خاص<sup>(١)</sup>.

وتبدو رجاحة مذهب الجمهور، وهي أنها أجير خاص؛ لأن منفعتها مقدرة بالزمن، وهذه أبرز مزايا الإجارة الخاصة، ولكن إن اشترط عليها ألا ترضع غير ولده، وإلا فهي أجير مشترك.

### ثالثاً: إجارة المحامي:

المحامي: هو الذي يدافع أمام المحاكم في الدعاوى التي يوكل بها<sup>(٢)</sup>.

فمن المعلوم أنه يقوم بهذا العمل مقابل مبلغ معين، يتم الاتفاق عليه قبل إجراء الوكالة، فما حكم هذه الوكالة، وهل هذه إجارة؟ وإن كانت كذلك، فما نوعها؛ أهى جعالة أم إجارة؟، وإن كانت إجارة، فهل هي خاصة أم عامة؟

يبدو حسب ظاهر الأمر أنها جعالة، والوكيل يستحق الجعل على تحقيق الأمر المطلوب. قال ابن قدامة: « ويجوز التوكيل بجعل وغير جعل، فإن النبي ﷺ وكل أنيساً في إقامة الحد، وعروة في شراء شاة، وعمر وأبا رافع في قبول النكاح بغير جعل، وكان يبعث عماله لقبض الصدقات ويجعل لهم عمالة »<sup>(٣)</sup>. ولكن يمكن اعتبار عمل المحامي

(١) ر: رد المحتار (٩٧/٩).

(٢) ر: المنجد في اللغة والأعلام ص (١٥٦).

(٣) المغني (٢١٠/٥ - ٢١١).

وفق الإجارة، وهذا ما أشار إليه صاحب الشرح الكبير بقوله: « ويجوز استئجار رجل ليلًا غريمًا تستحق ملازمته »<sup>(١)</sup>. فإن وكله بأن يحقق له أمرًا ما مقابل كذا، فهي جعالة كما أسلفنا، وأما إن وكله ليمثل مكانه أمام المحاكم وغيرها مقابل كذا شهريًا، فهي إجارة، فإن شرط عليه التفرغ له تمامًا، فلا يقوم بعمل مثل هذا لغيره، فهو أجير خاص، وإلا فهو مشترك.

#### **رابعًا: إجارة حارس السوق:**

وقد اختلف فيه، أهو أجير عام يضمن، أم خاص لا ضمان عليه، وذلك على قولين:

**الأول:** أنه أجير عام ضامن، وهو قول عند الحنفية<sup>(٢)</sup>.

**ودليلهم:** أنه لو سرق من أحد الحوانيت شيء يضمن، والضمان في الإجارة، مع عدم التقصير من خصائص الأجير المشترك.

**القول الثاني:** أنه أجير خاص، وهو غير ضامن، وهو قول المالكية والشافعية وقول عند الحنفية<sup>(٣)</sup>.

**ودليلهم:** أن حارس السوق لا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط؛ لأنه لا يد له على المال، وأنه لا يستطيع أن يشغل نفسه بعمل آخر عند الحراسة؛ لأنه حبس نفسه لصالح مستأجره، وهذه أبرز صفات الأجير الخاص. قال الصاوي: « واعلم أن ما قاله شارحنا هو أصل المذهب، من عدم

---

(١) الشرح الكبير (٦٦/٦).

(٢) ر: رد المحتار (٩٧/٩ - ٩٨).

(٣) ر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٣٠٤/٥)، وأسنى المطالب (٤٣٢/٥)،

ومغني المحتاج (٣٥٢/٢)، ورد المحتار (٩٧/٩ - ٩٨).

تضمنين الخفراء والحراس والرعاة»<sup>(١)</sup>. وبذلك يشير إلى أنه أجير خاص.

ومن استعراض القولين، يبدو لي أمران:

**الأول:** أن تكييف الإجارة خاصة أم مشتركة، تم استنتاجه من أقوال الفريقين، بالضمن وعدمه، والأصل أن القول بذلك تبع لمعرفة الإجارة خاصة أم مشتركة.

**الأمر الثاني:** رجاحة القول الثاني الذي اعتبر الحارس أجيراً خاصاً، لا ضمان عليه؛ وذلك لقوة أدلته.

أما قول الحنفية أنه أجير مشترك؛ لأنه يضمن ما يسرق من الحوانيت، ففيه نظر؛ لأن التضمن هنا مقيد بعدم التقصير، وإلا فلا طاقة لأحد من الحراس أن يعرض نفسه لحراسة الحوانيت التي تحوي النفائس، كالمجوهرات ونحوها، فيما لو علم أنها مضمونة عليه، قصر أم لم يقصر.

قال الناظم<sup>(٢)</sup>:

وما على الحارس شيء لو نقب في السوق حانوت على ما قد. كتب  
وليس يضمن الذي منها سرق إذ بالأجير الخاص ذاك يلتحق

#### خامساً: إجارة المداوي:

وهو عمل الطبيب اليوم في عيادته الخاصة، فهل ينطبق عليه وصف الأجير الخاص في معالجته مرضاه، أم الأجير المشترك؟

---

(١) حاشية الصاوي (٣٠٤/٥).

(٢) رد المحتار (٩٧/٩) (حاشية المحقق)، وما عرفت قائله، وذكرته تأييداً للرأي الحنفية في المسألة.



فالأصل أنه أجير مشترك، على أنه نصّب نفسه لعامة الناس<sup>(١)</sup>، من جهة، وأنه يأخذ الأجر على العمل، وهو تشخيص المرضى وإعطاء وصفة دواء له من جهة ثانية. ولكن ثمة أمراض تحتاج إلى استمرار المداواة وبشكل دوري أحياناً، فهل تتغير صفة الإجارة بهذه الحالة؟ قال القاضي زكريا: «وتقدر المداواة بالمدة لا بالبرء والعمل؛ لأن قدر الدواء لا ينضب، ويختلف بحسب الحاجة، فإن برئ قبل تمام المدة انفسخت، أي: الإجارة في الباقي من المدة، لا في الماضي»<sup>(٢)</sup>، وبذلك يشير إلى أن تقدير المنفعة في هذه الحالة صار على الزمن، لا على العمل، وهذه من خصائص الإجارة الخاصة، لكن يشوش على ذلك أن الطبيب مع ذلك كله يعمل للمريض ولغيره، وهذه أبرز صفات الأجير المشترك، فهو ألصق به من الأجير الخاص. ولقد اعتبر المالكية عمل الطبيب وعلاجه ضرباً من الجعالة، وليس له الأجر ما لم يبرأ المريض، جاء في تهذيب المدونة: «والأطباء إذا استؤجروا على العلاج فإنما هو على البرء، فإن برئ فله حقه، وإلا فلا شيء له»<sup>(٣)</sup>.

فالخلاصة أن في صفة إجارة الطبيب ثلاثة أقوال:

- أنه أجير مشترك؛ لأنه نصّب نفسه للعامة، ومنفعته تقدر بالعمل.
  - أنه أجير خاص، على أن منفعته تقدر بالزمن.
  - أن عمله ضرب من الجعالة.
- ويبدو أن الراجح منها الأول، وهو أنه أجير مشترك؛ لأنه يعمل لغير

(١) ر: الشرح الصغير (٣٠٧/٥).

(٢) أسنى المطالب (٤٠٤/٥)، و ر: المغني (١٣٧/٦).

(٣) تهذيب المدونة (٣٥٨/٣).

واحد، ويأخذ أجره على التشخيص والعمل، وهذه أبرز صفات الأجير المشترك.

#### سادساً: الأجير المشترك في بيت صاحب العمل:

إن لاختلاف مكان عمل الأجير أثراً في تغيير وصف الأجير. فالأجير المشترك عندما يعمل في ملكه يكون ضامناً، فإذا عمل لدى صاحب العمل في بيته لا يضمن، على أنه أصبح أجيراً خاصاً بهذا الاعتبار، ولذا اشترط الفقهاء في تضمين الأجير المشترك، أن يغيب عن الذات المصنوعة، فإذا عملها في بيت ربها ولو غائباً، أو بحضرته ولو في غير بيته فلا ضمان عليه<sup>(١)</sup>. جاء في المغني: « ذكر القاضي أن الأجير المشترك إنما يضمن إذا كان يعمل في ملك نفسه، مثل الخباز يخبز في تنوره وملكه، والقصار والخياط في دكانيهما، قال: ولو دعا الرجل خبازاً فخبز له في داره، أو خياطاً أو قصاراً ليقصر ويخيط عنده، لا ضمان عليه فيما أ تلف ما لم يفرط؛ لأنه سلم نفسه إلى المستأجر، فيصير كالأجير الخاص »<sup>(٢)</sup>.

هذه بعض الصور أوردتها على سبيل المثال، لأبين أن صور الإجارة الخاصة والمشاركة ليس متفقاً عليها، فثمة إجارة قد تكون خاصة في نظر البعض، مشاركة في نظر آخرين، والمرجح في ذلك تطبيق أوصاف كل منهما عليها، فأيهما تحققت فيها أكثر كانت منها، خاصة أو مشاركة.

(١) ر: البناية شرح الهداية (٣٢٠/١٠)، وحاشية الخرشي (٢٦٦/٧)، ومغني المحتاج

(٣٤٠/٢)، والمغني (١١٩/٦).

(٢) المغني (١١٩/٦).

## المطلب الرابع

### اختلاف الدين وأثره في الإجارة الخاصة

الأجير الخاص هو الذي يحبس نفسه لمصلحة مستأجره، فهل يجوز أن يكون المسلم بهذه الصورة مستأجراً لدى الذمي؟ وإذا أجزت، فهل هي مطلقة أم مقيدة؟

لا خلاف في صحة التزام المسلم عملاً في ذمته للكافر، كخيابة ثوب، وعلاج مرض، وبناء بيت، ودليل ذلك: أن علياً عليه السلام أجّر نفسه من يهودي يستقي له، كل دلو بتمرة، وأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكره<sup>(١)</sup>، ولأنه عقد معاوضة لا يتضمن إذلال المسلم<sup>(٢)</sup>، ولكن اختلف الفقهاء في إجارة المسلم على الزمن، أي: الإجارة الخاصة، وذلك على قولين:

**الأول:** الجواز في مطلق الإجارة مع الكراهة، وهو قول الحنفية والشافعية<sup>(٣)</sup>. ودليل الجواز: أنه عقد معاوضة، كالبيع ونحوه، أما الكراهة: فلأن فيها معنى الامتهان والاستذلال للمسلم، وليس للمسلم أن يذل نفسه لدى الكافر، وتشتد الكراهة بازدياد معنى الاستذلال.

---

(١) وتمام الحديث: ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: أصاب نبي الله صلى الله عليه وسلم خصاصة، فبلغ ذلك علياً، فخرج يلتمس عملاً يصيب به شيئاً ليُقيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأتى بستاناً لرجل من اليهود، فاستقى له سبعة عشر دلوّاً، كل دلو بتمرة، فخير اليهودي من تمره، سبع عشرة عجوة، فجاء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ابن ماجه برقم (٢٤٤٦)، كتاب الرهون، باب الرجل يستقي كل دلو بتمرة ويشترط جلدّة. قال في الزوائد: في إسناده حنش، واسمه حسين بن قيس، ضعفه أحمد وغيره.

(٢) ر: الشرح الكبير (٤٧/٦).

(٣) ر: بدائع الصنائع (١٨٩/٤)، والفتاوى الكبرى للهيتمي (١٤٧/٣).

قال الهيثمي<sup>(١)</sup>: « نعم إن كانت الإجارة فيما يمتن به كالأعمال الدنيئة الغير الملائمة به اشتدت الكراهة، بل قيل بالحرمة حينئذٍ »<sup>(٢)</sup>. لكن هؤلاء وضعوا قيداً لجواز هذه الإجارة، وهو أن تكون فيما هو جائز مشروع، وإلا فلا.

**القول الثاني:** عدم الجواز في الخدمة<sup>(٣)</sup>، والجواز في غيرها، وهو قول المالكية والحنابلة<sup>(٤)</sup>، قال في الشرح الكبير: « ولا تجوز إجارة المسلم للذمي لخدمته »<sup>(٥)</sup>. واستدلوا على ذلك بأنه عقد يتضمن حبس المسلم عند الكافر وإذلاله. وأما دليلهم على الجواز في غير الخدمة فحديث علي رضي الله عنه السابق. لكن وضع الحنابلة قيداً في جواز ذلك أن يكون الذمي يعيش في المجتمع الإسلامي، وتحت سلطانه حقيقة، قال ابن مفلح<sup>(٦)</sup>: « وتجوز إجارة مسلم للذمي في الذمة »<sup>(٧)</sup>. أي:

---

(١) هو: أحمد بن علي بن حجر، الهيثمي، شهاب الدين، أبو العباس، شيخ الإسلام، فقيه شافعي، عاش في مصر، وتوفي في مكة، له مصنفات كثيرة، منها: تحفة المحتاج لشرح المنهاج، الفتاوى الهيثمية، المنح المكية، وغيرها كثير. توفي سنة ٩٧٤هـ. ر: الأعلام (١/٢٢٤).

(٢) الفتاوى الكبرى (٣/١٤٧).

(٣) ويقصد بالخدمة: العمل اليدوي في المنزل، أو المحل التجاري، وذلك من النظافة، وتقديم الطعام، وغسل الثياب، ومسح السيارة، ونحو ذلك.

(٤) ر: الشرح الصغير (٥/٢٩٢)، والمغني (٦/١٥٤).

(٥) الشرح الكبير (٦/٤٧).

(٦) هو: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين، المقدسي، الصالحي، نشأ في بيت المقدس، وتوفي في صالحيه دمشق (٧٦٣هـ)، كان أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، من تصانيفه: الفروع، أصول الفقه، الآداب الشرعية الكبرى، وغيرها. ر: الدرر الكامنة (٥/٣٠)، والأعلام (٧/١٠٧).

(٧) الفروع (٧/١٥٠).

في عقد الذمة، وهذا لا يكون إلا في المجتمع الإسلامي.

ويبدو أن الدليل على المسألة في القولين واحد، وهو أن الإجارة تضمن حبس المسلم لدى الكافر وإذلاله، ولكن بعضهم صنف ذلك في دائرة الكراهة، وهم الفريق الأول، وبعضهم صنفه في دائرة التحريم، وهم الفريق الثاني.

ومن استعراض القولين وأدلتهم تبدو رجاحة القول الثاني، وهو عدم جواز الإجارة لدى غير المسلم في الخدمة، والجواز فيما سواها، إلا حال الضرورة والحاجة الملحة، فيجوز عندها؛ عملاً بالقاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات)<sup>(١)</sup> وما ذلك كله إلا حماية لكرامة المسلم وصيانة له، فلئن منع الفقهاء بعض العقود لأن فيها مخاطرة بمال المسلم، فمنعها فيما فيه إذلاله وهدر كرامته أولى؛ لأن الكرامة أعز من المال، ولأن الله تعالى أمر أن لا يخضع المسلم للكافر، فقال سبحانه على سبيل الخبر والإنشاء: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ النساء: ١٤١.

كما أن قيد ابن مفلح السابق، وهو أن جواز إجارة المسلم نفسه للذمي، يشترط فيه أن يكون الذمي في دائرة المجتمع الإسلامي والشرعية الإسلامية، قيد جميل، وفيه حماية للمسلم، بحيث لا يستطيع الذمي الإخلال بمستلزمات العقود وفق الشريعة الإسلامية، بخلاف من يعمل لدى النصارى في بلاد الغرب، فإنه لا شريعة تحميه، وهو ملزم بالتكليف وفق قوانين بلادهم.

---

(١) شرح القواعد الفقهية ص (١٨٥)، والقاعدة العشرون، المادة (٢١) من مجلة الأحكام العدلية .

## المطلب الخامس

### الضمان بين الأجير الخاص والمشارك

#### أولاً: ضمان الأجير الخاص:

للفقهاء في تضمين الأجير الخاص ثلاثة أقوال:

**الأول:** عدم الضمان ما لم يتعدَّ أو يفرط، وهو قول جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup>، **ودليلهم:** أنه أمين، والأمين لا يضمن إلا بالتعدي، قال العيني: «ولا ضمان على الأجير الخاص فيما تلف في يده، بأن سرق منه أو غاب أو غصب، ولا تلف من عمله... هذا كله إذا لم يتعمد الفساد، فإن تعمد ذلك ضمن كالمودع بلاخلاف»<sup>(٢)</sup>.

ومن صور التعدي ما ذكره المالكية في حاشية الخرشي: «مثل أن يقول له: لا ترع في الموضع الفلاني، فيرعى فيه، فيهلك بعض الماشية لأجل ذلك، فيضمن قيمة ذلك يوم التعدي»<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** الضمان مطلقاً، تعدى أم لم يتعدَّ، وهو القول الثاني للشافعية. **ودليلهم:** أنه أخذ الأجر، والغرم بالغنم. قال الشافعي: «الأجراء كلهم سواء، وما تلف في أيديهم من غير جنائيتهم ففيه واحد من قولين: أحدهما: الضمان؛ لأنه أخذ الأجر، والقول الآخر: لا ضمان إلا بالعدوان»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ر: البناية شرح الهداية (٣٢٠/١٠)، والدر المختار (٩٩/٩)، وحاشية الخرشي

(٢٦٤/٧)، والأم (٢٢٦/٨)، ومغني المحتاج (٣٥٢/٢)، والفروع (١٧٤/٧).

(٢) البناية شرح الهداية (٣٢٠/١٠).

(٣) حاشية الخرشي (٢٦٤/٧)، و: الذخيرة (٥١٨/٥)، والمعيان المعرب (٣٤٠/٨) -

(٣٤١).

(٤) ر: الأم (٢٢٦/٢).

### القول الثالث: الضمان إذا كان الأجير الخاص يعمل لاثنين

فأكثر، وهو قول عند الحنفية، ولم أقف على تعليلهم في التفريق بين الأجير لواحد والأجير لاثنين، قال ابن عابدين: « وإن كان خاصاً: فإذا كانت الأغنام لواحدٍ لا ضمان، وإن لاثنين أو ثلاثة ضمن »<sup>(١)</sup>. فهو أجير خاص، لم تتغير صفته، سواء عمل لواحدٍ أو أكثر، وهم الذين نصوا على ذلك بقولهم: « لو استأجر رجلان أو ثلاثة رجلاً لرعي غنم لهما أو لهم خاصةً كان أجيراً خاصاً »<sup>(٢)</sup>. وقد نصوا قبل قليل على أن لا ضمان على الأجير الخاص ما لم يتعدّ!.

ومن استعراض الأقوال الثلاثة تبدو رجاحة القول الأول، وهو عدم الضمان ما لم يتعدّ، فهو القول المتفق مع الأصل، وهو أن الأمين لا يضمن إلا بالتعدّي، والأجير الخاص أمين.

أما القولان: الثاني والثالث، ففيهما نظر.

فقول الشافعي الثاني أنه يضمن مطلقاً، على أنه يتقاضى أجراً، لا يتوافق والقاعدة: الأمين لا يضمن إلا بالتعدي، وتقاضيه الأجر لا يخرج عن وصف الأمين، كما أن ثمة تناقضاً في الأمر - حسبما يبدو لي -، ففي نفس الكتاب والصفحة، صرح الإمام المزني بخلاف ذلك، وهو تلميذ الشافعي، وأعرف الناس به، فقد قال: « ولا أعرف أحداً من العلماء ضمّن الراعي المنفرد بالأجرة ولا فرق بينه عندي في القياس وبين المشترك »<sup>(٣)</sup>.

(١) رد المحتار (٩٧/٩).

(٢) المرجع السابق (٩٥/٩).

(٣) الأم (٢٢٦/٨).

وأما القول الثاني، وهو تفريق الحنفية بين أجير الواحد، وأجير الاثنين والثلاثة، فلم أجد مسوّغاً - كما ذكرت - لهذا التفريق، والقول به يؤدي إلى تطبيقات متناقضة مثل:

- السائق الذي استؤجر لنقل أولاد أسرة واحدة إلى المدرسة، فإنه لا يضمن، وذلك الذي استؤجر لنقل أولاد أسرتين يضمن !.
- والحارس الذي يحرس بناية واحدة لا يضمن، وذلك الذي يحرس اثنتين أو ثلاث يضمن ! فهو تخصيص بلا مخصص، والله أعلم.

### ثانياً: ضمان الأجير المشترك:

فقد اتفق الفقهاء على تضمين الأجير المشترك بالتعدي والتفريط<sup>(١)</sup>، ولكنهم اختلفوا فيما هو دون تعدٍ، وذلك على قولين:

**الأول:** لا يضمن إلا بالتعدي<sup>(٢)</sup>، وهو قول أبي حنيفة وزفر والحسن بن زياد، والأصح عند الشافعية، وقول عند الحنابلة<sup>(٣)</sup>. **ودليلهم:**

---

(١) ر: البناية شرح الهداية (٣١٢/١٠)، والفتاوى الهندية (٥٠٠/٤)، وحاشية الخرشي (٢٦٦/٧)، ومغني المحتاج (٣٤٠/٢)، والفروع (١٧٦/٧).

(٢) وضابط التعدي: أن لا يكون الفعل مأذوناً فيه، كترك الحفظ، وتعتمد الإلتلاف والإفساد.

وأما غير التعدي: فهو أن يكون أصل الفعل مأذوناً فيه، ولكن أخطأ صاحبه، كما لو حمى الخباز النار فحرق الخبز. قال الشافعي: « وإذا استأجر من يخبز له خبزاً معلوماً في تنور أو فرن فاحترق، فإن كان خبزه في حال لا يخبز في مثله، لاستعار التنور، أو شدة حموه، أو تركه تركاً لا يجوز في مثله فهو ضامن، وإن كان ما فعل صلاحاً لمثله لم يضمن عند من لا يضمن الأجير ». الأم (٢٢٦/٨) - (٢٢٧).

(٣) ر: البناية شرح الهداية (٣١٢/١٠)، وأسنى المطالب (٤٣٣/٥)، ومغني المحتاج (٣٥٢/٢)، والمغني (١١٩/٦).



- أن العين في يده أمانة، والقبض حصل بإذنه، فلا تكون مضمونة عليه، كالمودع والأجير الخاص، ولهذا لو هلك بسبب لا يمكن الاحتراز عنه لا يضمن.
- ولأن الحفظ مستحق عليه تبعاً لا مقصوداً، فهو غير معقود عليه، لكنه وسيلة لإقامة العمل ولا يقابله أجر.
- قال صاحب الهداية: « والمتاع أمانة في يده، فإن هلك لم يضمن شيئاً عند أبي حنيفة رحمه الله، وهو قول زفر رحمه الله ويضمنه عندهما »<sup>(١)</sup>.
- القول الثاني:** يضمن مطلقاً، وهو قول صاحبين من الحنفية، والمالكية، ومقابل الأصح عند الشافعية، وقول عند الحنابلة، وابن أبي ليلى، وعطاء، وطاووس ومجاهد<sup>(٢)</sup>، ودليلهم:
- حديث: ((على اليد ما أخذت حتى تؤدي))<sup>(٣)</sup>.
- وأثر علي رضي الله عنه: أنه كان يضمن الصباغ والصانع وقال: ((لا يصلح للناس إلا ذلك))<sup>(٤)</sup>.
- وقالوا: إن الحفظ مستحق عليه؛ إذ لا يمكن العمل إلا به.
- وقالوا: إن في ترك الضمان ذريعة لإتلاف أموال الناس، وذلك أن

(١) البناية شرح الهداية (٣١٢/١٠).

(٢) ر: البناية شرح الهداية (٣٢٠/١٠)، والمعونة (١١٦/٢ - ١١٧)، ومغني المحتاج (٣٤٠/٢)، والمغني (١١٩/٦).

(٣) أبو داود برقم (٣٥٦١)، كتاب البيوع والإجازات، باب في تضمين العارية، والترمذي برقم (١٢٨٤)، كتاب البيوع، باب العارية مؤداة، وقال عنه: حسن صحيح.

(٤) البيهقي في السنن الكبرى (١٢٢/٦)، باب ما جاء في تضمين الأجراء.

بالناس ضرورة إلى الصنّاع؛ إذ ليس كل أحد يحسن أن يخيّط ثوبه، أو يقصره، أو يطرزّه<sup>(١)</sup>.

قال صاحب الهداية: «لأن تضمين الأجير المشترك نوع استحسان عندهما - أي صاحبين -؛ لصيانة أموال الناس»<sup>(٢)</sup>.

أما مذهب أبي حنيفة وزفر ومن معهما فهو القياس، قياس الأجير المشترك على المودّع والمستعير، وهما أمينان، لا يضمنان إلا بالتعدي. إلا أن أصحاب هذا القول وضعوا شروطاً لتضمين الأجير المشترك وهي:

- ١ - أن ينصب نفسه للصنعة لعامة الناس.
- ٢ - أن يكون الهلاك والتلف بسبب يمكن التحرز عنه عادة، كالسرقة والغصب ونحوه، بخلاف الحريق العام والموت، فإنه لا ضمان فيه. قال العيني: «ويضمنه - أي المتاع - عندهما، وبه قال الشافعي في قول، وأحمد رحمه الله في رواية، ومالك، وابن أبي ليلى، وعطاء، وطاووس، ومجاهد رحمه الله، إلا من شيء غالب، كالحريق الغالب، والعدو المكابر؛ لأن الحفظ عنه غير واجب، فلا يضمن؛ لعدم الجناية والتقصير»<sup>(٣)</sup>.
- ٣ - أن يحدث الصانع بالمتاع تغييراً قبل التلف، أما لو ضاع أو سرق قبل ذلك، فلا ضمان باتفاق.

---

(١) ر: المعونة (١١٦/٢ - ١١٧).

(٢) ر: البناية شرح الهداية (٣٢٠/١٠).

(٣) المرجع السابق (٣١٢/١٠).

- ٤ - أن يغيب على الذات المصنوعة، فلو عملها في بيت ربها، ولو كان غائباً، أو بحضرته في غير بيته فلا ضمان.
- ٥ - أن لا يكون في الصنعة ولا في المتاع تغيير، كثقب اللؤلؤة ونحوه، فإن كان شيء من ذلك، فلا ضمان<sup>(١)</sup>.
- فإذا تحققت هذه الشروط يكون الأجير المشترك ضامناً، وإلا فلا. ومن استعراض القولين وأدلتهم تبدوا لنا راحة القول الثاني، القائل بتضمين الأجير المشترك؛ وذلك لقوة دليله ووجاهته، وملاءمته لروح العصر، ولدقة الشروط التي وضعها أصحابه.
- أما القول بعدم التضمن، كما ذهب إليه أصحاب القول الأول، ففيه نظر من عدة نواحٍ، أبرزها:
- أن قياس الأجير المشترك على الوديع، لا يضمن إلا بالتعدي غير دقيق، والعدول عن هذا القياس الجلي إلى الخفي، وهو الاستحسان، كما ذهب إليه صاحبان أولى؛ إذ ثمة فارق واضح بين الأجير الذي يعمل لمصلحته ويغامر بأمته الناس، وبين الوديع الذي همه الحفظ.
  - كما أن القول بعدم التضمن يجرئ الصنّاع على تقبل أعمال كثيرة، هي أكبر من طاقتهم وأوسع من وقتهم، وبذلك يعرضها للخطر والضياع.
  - فساد الزمن، وضعف الذمم، يرجح القول بالتضمن، وذلك سداً للذرائع، وصيانةً لأموال الناس.

---

(١) ر: الفتاوى الهندية (٤٠٠/٥)، وحاشية الخرشي (٢٦٦/٧)، والمغني (١١٩/٦).

بعد هذا العرض للأقوال وترجيح القول بالضمان، فتمة مسائل تتعلق بذلك يحسن ذكرها:

**المسألة الأولى:** إذا اتخذ الأجير صانعاً، فأفسد ثوباً أو نحوه، فالضمان يكون على صاحب المحل (الأجير المشترك). أما الصانع فأجير خاص، لا يضمن إلا بالتعدي، قال ابن قدامة: « وإذا استأجر الأجير المشترك أجيراً خاصاً، كالخياط في دكان يستأجر أجيراً مدةً يستعمله فيها، فتقبل صاحب الدكان خياطة ثوب، ودفعه إلى أجيره فخرقه أو أفسده، لم يضمنه؛ لأنه أجير خاص، ويضمنه صاحب الدكان؛ لأنه أجير مشترك »<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثانية:** في كيفية الضمان، فإذا وجب الضمان على الأجير المشترك - حسب الخلاف السابق - ففيه تفصيل:

- إذا هلك المتاع قبل العمل: يضمن قيمته غير معمول، وليس له من الأجر شيء.
- وإذا هلك بعد العمل: فصاحبه بالخيار:
- إن شاء ضمنه قيمته معمولاً، ويعطيه الأجرة.
- وإن شاء ضمن قيمته غير معمول، وليس له من الأجرة شيء<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الثالثة:** إذا شرط الصانع نفي الضمان عن نفسه، أو شرط عليه الضمان، وإن كان سبب الإلحاق لا يمكن التحرز عنه، كالحريق العام أو الموت، فسدت الإجارة في الحالتين؛ لأنه شرط مخالف لمقتضى العقد.

---

(١) المغني (١٢٢/٦)، و ر: الفروع (١٧٤/٧).

(٢) ر: الفتاوى الهندية (٥٠٠/٤).

أما لو شرط الضمان فيما يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها،  
صح الشرط عند أصحاب القول الثاني (الصاحبين من الحنفية،  
والمالكية، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة)؛ لأنه شرط موافق  
لمقتضى العقد، خلافاً لأصحاب القول الأول (أبي حنيفة ومن معه) <sup>(١)</sup>.

---

(١) ر: بدائع الصنائع (١٦٩/٥)، والفتاوى الهندية (٥٠٠/٤)، والشرح الصغير

(٣٠٨/٥)، ومغني المحتاج (٣٣/٢)، والمغني (٣٠٩/٤).

## المطلب السادس

### استحقاق الأجرة في الإجارة الخاصة

#### أولاً: الأصل في الاستحقاق:

إن الأصل في استحقاق الأجير الخاص أجره: تسليم نفسه، واستعداده للقيام بالعمل، وهو في حال تمكنه من الاستمرار في العمل، ولم يمنعه من ذلك مانع حسي، حتى إذا انتهت المدة المتفق عليها، وهو على هذه الحال فإنه يستحق الأجرة كاملة، عمل أم لم يعمل، وذلك لأن العمل ليس شرطاً في استحقاق الأجرة للأجير الخاص، وإنما الشرط تسليم نفسه في المدة؛ لأن العقد وارد على منفعه في المدة المحددة، وكانت هذه المنافع مستحقة للمستأجر خلالها، ولم يكن من العامل تقصير، لكن التقصير من المستأجر في استعمال هذه المنافع، ولما كانت الأجرة في مقابلة منفعه في هذه المدة، فإنه يستحقها بانتهاؤها<sup>(١)</sup>. وهذا الأمر متفق عليه بين الفقهاء<sup>(٢)</sup>، جاء في مجلة الأحكام العدلية ما نصه: «الأجير الخاص يستحق الأجرة إذا كان في مدة الإجارة حاضراً للعمل، ولا يشترط عمله بالفعل، لكن ليس له أن يمتنع عن العمل، وإذا امتنع لا يستحق الأجرة»<sup>(٣)</sup>. وقال القاضي زكريا: «يستحق الأجير الأجرة، أي: تسلمها، بالتسليم لنفسه، ومضي مدة إمكان العمل»<sup>(٤)</sup>. وهو ما نصت عليه المادة (٩٣) من نظام

(١) ر: الإجارة الواردة على عمل الإنسان ص (٢٢٤).

(٢) ر: الفتاوى الهندية (٥٠٠/٤)، ورد المختار (٩٥/٩)، وحاشية الخرشي (٢٦٥/٧)،

وأسنى المطالب (٣٩٥/٥)، وشرح منتهى الإرادات (٧٠/٤).

(٣) المادة (٤٤٥) من المجلة، ر: بدائع الصنائع (١٧٥/٤).

(٤) أسنى المطالب (٣٩٥/٥).

العمل السعودي<sup>(١)</sup>. لكن ذكر ابن عابدين في حاشيته شرطاً لاستحقاق الأجر إضافة إلى تسليم نفسه، ألا وهو التمكن من العمل، فقال: « فلو سلم نفسه ولم يتمكن منه لعذر، كمطر ونحوه، لا أجر له، كما في المعراج عن الذخيرة »<sup>(٢)</sup>.

ويبدو لي أن في هذا القيد نظراً، فقد اجتمعت كلمة الفقهاء على القول: بأن الأجير الخاص يستحق الأجر بتسليم نفسه، فهو بذلك محبوس عليه، أما لو حالت ظروف معينة وقاهرة دون تمكنه من العمل، كعدم وصول الباخرة التي تحمل البضاعة، أو عدم وصول الطائرة التي استؤجر لينقل بعض ركابها إلى مكان معين، فأين تقصير الأجير حتى يحرم من الأجر تحت قيد: عدم التمكن؟! فينبغي أن لا تؤثر الظروف الطارئة على الأجير الخاص. ولقد أكد الإمام الكاساني هذا المعنى بقوله: « وقد يقام فيه تسليم النفس مقام الاستيفاء، كما في أجير الوحدة، حتى لو سلم نفسه في المدة ولم يعمل يستحق الأجر »<sup>(٣)</sup>.

هذا بخلاف الأجير المشترك، فإنه لا يستحق الأجرة إلا على العمل، لا على تسليم نفسه، فقد نصت مجلة الأحكام العدلية على ذلك بقولها:

---

(١) فقد جاء فيها: « إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل، أو أنه أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة، ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى صاحب العمل، كان له الحق في أجرة ذلك اليوم ».

(٢) رد المحتار (٩٥/٩).

(٣) بدائع الصنائع (١٧٥/٤).

« الأجير المشترك لا يستحق الأجرة إلا بالعمل » <sup>(١)</sup>.

### ثانياً: استحقاق الأجرة عن وقت الصلوات والعطل والإجازات:

إذا كان غياب الأجير عن عمله لمسوّغ شرعي، استحق الأجر كاملاً، وذلك إذا كان غيابه من أجل الصلوات والعطل الرسمية ونحوها.

#### ١ - استحقاق الأجر عن وقت الصلوات:

نص الفقهاء <sup>(٢)</sup> على استحقاق الأجير الخاص أجره إذا غاب من أجل الصلاة المفروضة، على خلاف في السنن الراتبة، كما أنهم اتفقوا على عدم جواز غيابه من أجل النفل المطلق. فقد جاء في رد المحتار: «... ولا يشتغل بشيء آخر سوى المكتوبة، وفي فتاوى سمرقند: وقد قال بعض مشايخنا: له أن يؤدي السنة أيضاً، واتفقوا على أنه لا يؤدي نفلاً، وعليه الفتوى » <sup>(٣)</sup>.

وقال القاضي زكريا: «... الطهارة والصلاة المكتوبة، ولو جمعة، والراتبة مستثناة في الإجارة لعمل مدة، فلا ينقص من الأجرة شيء... والظاهر أن المستأجر لا يلزمه تمكينه من الذهاب إلى المسجد في غير الجمعة، ولا شك فيه عند بعده عنه، فإن كان بقربه جداً ففيه احتمال، اللهم إلا أن يكون إمامه ممن يطيل الصلاة فلا، وعلى الأجير أن يخفف الصلاة مع إتمامها، ثم محل تمكينه من الذهاب إلى

(١) المادة (٤٢٤) من المجلة .

(٢) ر: رد المحتار (٩٦/٩)، وأسنى المطالب (٥٩٩/٥ - ٤٦٠)، والشرح الكبير (١٠/٦) .

(٣) رد المحتار (٩٦/٩) .



الجمعة، إذا لم يخش على عمله الفساد، وهو ظاهر»<sup>(١)</sup>.  
وجاء في الشرح الكبير: «... وإنما أباح ذلك لأن أوقات الصلاة مستثناة من الخدمة، ولهذا وقعت مستثناة في حق المعتكف لترك معتكفه لها، وقال ابن المبارك: لا بأس أن يصلي الأجير ركعات من السنة، وقال أبو ثور وابن المنذر: ليس له منعه منها»<sup>(٢)</sup>.  
فهذه نصوص فقهاء المذاهب الثلاثة: الحنفية والشافعية والحنابلة تؤكد بأنه ليس للمستأجر حق في منع العامل من أداء الصلوات المفروضة، على خلاف عند الحنفية في الرواتب. ولم أجد نصاً للمالكية في هذه المسألة.

لكن هل للمستأجر أن يشترط على العامل الاقتصار على الفرائض دون الرواتب، ويلزم الوفاء بهذا الشرط؟ قال الرملي من الشافعية: «وقال ابن عبد السلام في القواعد: ولو شرط عليه أن لا يصلي الرواتب، وأن يقتصر في الفرائض على الأركان والشرائط صح، ووجب الوفاء بذلك»<sup>(٣)</sup>. ودليله على صحة ذلك: أن تلك الأوقات إنما خرجت من الاستحقاق بالعرف القائم مقام الشرط، فإذا صرح بخلاف ذلك مما يجوزه الشرع، ويمكن الوفاء به جاز.

(١) أسنى المطالب (٤٥٩/٥ - ٤٦٠).

(٢) الشرح الكبير (١٠/٦).

(٣) حاشية الرملي على أسنى المطالب (٤٦٠/٥).

## ٢ - استحقاق الأجر عن العطلات والإجازات:

لقد نصّ الفقهاء<sup>(١)</sup> على استحقاق الأجير الخاص أجره، إذا غاب عن العمل بسبب العطل الأسبوعية، كالجمعة عند المسلمين، والسبت والأحد عند اليهود والنصارى، أو السنوية كالأعياد، وعاشوراء ونحوها. قال الرملي: « فالراجح أن أيام الجمع لا تدخل في استئجار المسلم، كما لا تدخل أيام السبوت في استئجار اليهودي، قال البلقيني: ويقاس عليه الأحد في استئجار النصراني »<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة للإجازات السنوية والعارضة، فيبدو أن الفقهاء لم يتعرضوا لها؛ لأنها لم تكن في زمانهم، إنما وجدت هذه في أنظمة العمل الحديثة، وإن كان ابن نجيم قد أشار إلى ذلك إشارة بقوله: « بطلالة القاضي »<sup>(٣)</sup>، فلعلها الإجازة السنوية للقاضي في زمانهم، بل هناك من نص على عدم استحقاق الأجير الخاص أجراً على بطالته، سواء كانت بعذر أو بغير عذر، كالسرخسي وصاحب العقد المنظم، فقد جاء في المبسوط: « ولو كان يبطل من الشهر يوماً أو يومين لا يرعاها، حوسب بذلك من أجره، سواء أكان من مرض أو بطلالة؛ لأنه يستحق الأجر بتسليم منافعه، وذلك ينعدم في مدة البطالة، سواء كان بعذر أو بغير عذر »<sup>(٤)</sup>. وقال صاحب العقد المنظم: « وإذا مرض الأجير في مدة الإجازة

---

(١) ر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (٩٥)، ومنح الجليل (٤٨٢/٧)، وحاشية الرملي على أسنى المطالب (٤٠١/٥).

(٢) المرجع السابق (حاشية الرملي) نفسها.

(٣) ر: الأشباه والنظائر ص (٩٥).

(٤) المبسوط (١٦٢/١٥).

فلا تنفسخ الإجارة بمرضه، وإن صح بقية المدة لزمه عمل باقيها، وكان له من الأجر بقدر عمله» <sup>(١)</sup>.

ولقد نص نظام العمل والعمال السعودي على استحقاق الأجير الخاص أجره كاملاً عن الإجازة السنوية <sup>(٢)</sup>، كما نصت لائحة توظيف غير السعوديين في الجامعات على ذلك في المادة (٣٢) ونصها: « يستحق المتعاقد بالإضافة إلى عطلة نهاية الأسبوع والعيد إجازة سنوية براتب كامل، يدفع عند بدايتها مقدارها (٦٠) يوماً لعضو هيئة التدريس ومن في حكمه... »، ونصت المادة (٣٨) منه على إجازتي الحمل والعدة الخاصتين بالمرأة، بما يلي: « تستحق المتعاقدة - براتب كامل - إجازة وضع مدتها خمسة وأربعون يوماً، وإجازة عدة الوفاة للمتعاقدة المسلمة، وإجازة شهر لغير المسلمة في حال وفاة الزوج ».

---

(١) العقد المنظم للحكام (٢٨٣/١).

(٢) نصت المادة (١٥٣) على أن العامل يستحق إجازة سنوية مدتها (١٥) يوماً إذا أمضى عاماً في خدمة صاحب العمل، وذلك بأجر كامل يدفع مقدماً.

## المطلب السابع

### عمل الأجير الخاصّ لدى غير مستأجره

والحديث عن المسألة يتناول: حكم العمل لدى الغير أثناء فترة العمل، التعويض عن العمل لدى الغير، العمل لدى الغير خارج أوقات العمل.

#### أولاً: حكم العمل لدى الغير أثناء فترة العمل:

الأصل أن وقت الأجير الخاص ملك لمستأجره، ومنفعته خاصة به طيلة هذا الزمن، وهو أمر متفق عليه بين الفقهاء<sup>(١)</sup>. قال ابن عابدين: «وليس للخاص أن يعمل لغيره، بل ولا يصلي النافلة. قال في التاتارخانية: وفي فتاوى الفضلي: وإذا استأجر رجلاً يوماً يعمل بكذا، فعليه أن يعمل ذلك العمل إلى تمام المدة، ولا يشتغل بشيء آخر سوى المكتوبة، وفي فتاوى سمرقند: وقد قال بعض مشايخنا: له أن يؤدي السنة أيضاً، واتفقوا على أنه لا يؤدي نفلاً، وعليه الفتوى»<sup>(٢)</sup>.

فهذا النص يؤكد أن وقت الأجير الخاص مستغرق لمصلحة مستأجره، ما عدا الصلاة المفروضة وسننها الراتبية فقط، أما النفل المطلق فلا، وهذا ما سبق ذكره، وعلى هذا فلو عمل لدى الغير، مستقطعاً شيئاً من هذا الوقت يكون أثماً؛ لأنه أنقص شيئاً من العوض، ألا وهو الزمن التام المستأجر عليه، ولصاحب العمل التعويض عن هذه الفترة، وهذا كله إن لم يأذن، فإن أذن، فلا شيء من ذلك.

(١) ر: رد المحتار (٩٦/٩)، وتهذيب المدونة (٣٧٢/٣)، ومغني المحتاج (٣٥٢/٢)،

والفروع (١٧٤/٧).

(٢) رد المحتار (٩٦/٩).

## ثانياً: التعويض عن العمل لدى الغير خلال فترة العمل:

اتفق الفقهاء <sup>(١)</sup> على أن صاحب العمل يستحق التعويض عن فترة انقطاع العامل لدى الغير، لكن اختلفت نظرتهم إلى كيفية التعويض على ثلاثة أقوال على العموم:

**القول الأول:** ينقص من أجره بقدر فترة العمل، وهو قول الحنفية. قال ابن عابدين: « ولو عمل نقص من أجرته، قال في التتار خانية: نجار استؤجر إلى الليل، فعمل لآخر دواة <sup>(٢)</sup> بدرهم، وهو يعلم فهو آثم، وإن لم يعلم فلا شيء عليه، وينقص من أجر النجار بقدر ما عمل في الدواة <sup>(٣)</sup>. فقد بين النص أن ترتب الأثر الدياني يتوقف على علم الأجير بالحرمة أو عدمه، أما الأثر القضائي، وهو التعويض، فلا خلاف فيه، ولا أثر لعلمه أو جهله بالأمر.

**القول الثاني:** يخير المستأجر بين أخذ أجر ما عمل به لدى الغير، أو أن يسقط عنه حصة ذلك الزمن الذي عمل به. وهذا قول المالكية، فقد جاء في تهذيب المدونة: « وكذلك أجيرك للخدمة - وهو أجير خاص - يؤجر نفسه من غيرك، يوماً أو أكثر، فلك أخذ الأجر وتركه، أو إسقاط حصة ذلك اليوم من الأجر عنك <sup>(٤)</sup>.

---

(١) ر: رد المحتار (٩٦/٩)، وتهذيب المدونة (٣٧٢/٣)، والتاج والإكليل (٥٥٢/٧)،

ومغني المحتاج (٣٥٢/٢)، والفروع (١٧٤/٧).

(٢) الدواة: التي يكتب منها، وجمعها: دَوَايَات، مثل: حصاة حصيات. ر: المصباح المنير ص (١٠٨) مادة: (دوي).

(٣) رد المحتار (٩٦/٩).

(٤) تهذيب المدونة (٣٧٢/٣).

**القول الثالث:** للحنابلة، وهو ثلاثة أقوال على التفصيل:

**أحدها:** يعوّض المستأجر عن الفترة التي غاب فيها، وذلك بأجر المثل.

**ثانيها:** يرجع المستأجر عليه بأجر المثل، مقابل العمل لدى الغير.

**ثالثها:** يرجع المستأجر عليه بالأجر المسمى ذاته، الذي حصل عليه من الغير. قال ابن مفلح: « وإن عمل لغيره فأضرّ مستأجره، فله قيمة ما فوّته عليه، وقيل: يرجع بقيمة ما عمله لغيره، وقال القاضي: بالأجر الذي أخذه من غير مستأجره »<sup>(١)</sup>.

ولقد رجح بعض المعاصرين<sup>(٢)</sup> القول الثالث منها، قول القاضي أبي يعلى، على أنه ملك منافعه في هذه الفترة، وبالتالي يملك ما حصل فيها، وهي الأجرة المسماة.

ويبدو أن في المسألة أربعة أقوال على التفصيل:

- ١ - اقتطاع من أجر العامل بقدر ما عمل لدى الغير، وهو أحد خيارى المالكية.
- ٢ - أخذ الأجر المسمى الذي عمل به لدى الغير، وهو قول أبي يعلى من الحنابلة، وأحد خيارى المالكية.
- ٣ - تعويض المستأجر عن الفترة التي غاب عنها العامل، وهو أجر المثل، وهو القول الأول للحنابلة.
- ٤ - يرجع المستأجر على العامل بأجر المثل على عمله لدى الغير، وهو أحد أقوال الحنابلة.

---

(١) الفروع (١٧٤/٧).

(٢) الدكتور أحمد حسن عضو هيئة التدريس بجامعة دمشق، في كتابه: نظرية الأجور ص (٤٠٣).

ومن استعراض هذه الأقوال، تبدو رجاحة القول الأول، وهو اقتطاع من أجر العامل بقدر ما عمل لدى الغير، قول الحنفية، وأحد خيارى المالكية؛ لأنه أدنى إلى العدالة من غيره من الأقوال، فالمستأجر ملك منفعة العامل لفترة معينة مقابل أجر معين، فإذا سقط شيء من المنفعة، أسقط قدر ذلك بحصته من الأجر.

أما الأقوال الأخرى ففيها نظر:

**فالقول الثاني:** لا يمكن أن يقال أن المستأجر لما ملك منافع الأجير في هذه الفترة، فإنه يملك ما حصل فيها من الأجرة، وبالتالي فإنه يستحق الأجر المسمى؛ إذ أن في ذلك غرراً وجهالة إما على المستأجر، وإما على الأجير:

فإن عمل الأجير بأكثر من أجر المثل، فإن المستأجر يغبنه بهذه الحالة، فيأخذ منه أكثر من قيمة مما لو كان يعمل لديه. وإن عمل بأقل من أجر المثل لدى الغير، فإن المستأجر يُغبن في هذه الحالة، ولا يأخذ مثل حقه، إذا عمل لديه، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية: فلا علاقة للمستأجر بالأجر المسمى لدى الغير مطلقاً؛ لأن هذا خارج حدود ما تعاقد عليه، وقد يهيأ للعامل فرصة عمل - ولا سيما إن كان من أهل الخبرة المتميزة - أضعاف أضعاف أجرته لدى المستأجر الأول، فما حقه فيها ؟! هذا بالنسبة إلى القول الثاني.

**أما بالنسبة إلى القول الثالث:** وهو التعويض عن الغياب بأجر المثل، فإنه أقرب إلى العدالة من القول الثاني إلى حد ما، لكنه لا يصل إلى القول الأول المرجح؛ لأن حق المستأجر انصب على ما نقص عليه من

العوض، وهو الزمن الذي فوّته على مستأجره، فليس له إلا إسقاط قدره من الأجر المسمى، لا أجر المثل.

**وأما بالنسبة إلى القول الرابع:** فيمكن القول فيه ما قيل في مناقشة القولين: الثاني والثالث، وهو: أن لا حقّ للمستأجر فيما وراء حدود دائرة عقده مع العامل، فلا علاقة له بقيمة عمله مع الغير، سواء قلّ أم كثر. فهذه تفاصيل الأقوال في المذاهب الثلاثة: الحنفية والمالكية والحنابلة. أما الشافعية فيبدو أنهم يتفقون مع المذاهب في أصل التعويض، كما يظهر من تحديدهم لمعنى الأجير الخاص، إلا أنني لم أعر على قول يفصل كيفية ذلك.

### **ثالثاً: عمل الأجير الخاص لدى الغير خارج أوقات العمل:**

سبق أن علمنا أن الفقهاء تعرضوا لمسألة العمل لدى غير المستأجر أثناء فترة العمل، وقالوا: بأنه يآثم ديانةً، إن كان يعلم، ولا يآثم إن كان لا يعلم، واتفقوا على وجوب التعويض العادل، على كلا الحالتين، وإن اختلفوا في كيفية التعويض. لكن ما حكم العمل لدى الغير خارج أوقات العمل ؟ وصورة ذلك:

- إن كان عمله مقدراً بالزمن من الصباح إلى المساء، فعمل لدى الغير ليلاً مثلاً.

- أو كان العمل مقدراً بالمشاهدة، وكان دوامه من الصباح حتى الظهر، كما في غالب وظائف الدولة، فعمل لدى الغير ما بعد الظهر، أو في الليل.

لم أقف على نصوص للفقهاء - حسب اطلاعي - على هذه المسألة، فهم نصوا على عدم جواز العمل لدى الغير أثناء فترة العمل دون



غيرها، فالعمل خارجها يبدو أنه جائز استناداً لمفهوم المخالفة<sup>(١)</sup>؛ وذلك لأن الأجير الخاص يطلب منه تسليم نفسه في أوقات العمل، فإذا مضى وقت العمل جاز له أن يعمل عند آخر، ولكن بشرط أن لا يكون العمل الثاني مضراً بالعمل الأول، كأن يسبب له إرهاقاً، أو تقصيراً في أداء عمله الأول<sup>(٢)</sup>. إلا أن بعض أنظمة العمل المعاصرة قد تمنع من العمل خارج أوقات الدوام؛ لاعتبارات معينة، وإن لم تؤثر ظاهراً على عمله الأول.

فقد نصت المادة (١٥٧) من نظام العمل والعمال السعودي على أنه: « لا يجوز للعامل أثناء تمتعه بإجازته المنصوص عليها في هذا الفصل أن يعمل لدى صاحب عمل آخر، فإذا أثبت صاحب العمل أن العامل قد خالف ذلك، فله أن يحرمه من أجره عن مدة الإجازة، أو يسترد ما أداه له منها ».

#### **رابعاً: تطبيقات معاصرة للمسألة على العمل الأكاديمي:**

قد يكون المنع من العمل لدى الغير خارج أوقات الدوام لاعتبارات معنوية، كالمحافظة على سمعة الوظيفة وكرامتها، كما نصت على ذلك لوائح بعض الجامعات؛ إذ منعت أعضاء هيئة التدريس من العمل التجاري أو الصناعي أو المهني، على أنه لا يتلاءم وواجبات الوظيفة، ولا

---

(١) مفهوم المخالفة، ويقال له: (دليل الخطاب) معناه: الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه . ومثاله: قوله ﷺ: ((في سائمة الغنم الزكاة)) يدل على انتفاء الحكم في المعلوفة . وهو حجة عند الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة وبعض المتكلمين . ر: روضة الناظر (٢/ ٧٧٥ - ٧٧٦) .

(٢) ر: نظرية الأجور ص (٤٠٣ - ٤٠٤) .

يتفق مع كرامتها ، وسمعة الجامعة.

فقد جاء في المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات: « لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة، أو أن يشتركوا في أي عمل مهني أو تجاري أو صناعي أو مالي أو أي عمل آخر يتعارض مع واجبات الوظيفة، أو لا يتفق مع كرامتها »<sup>(١)</sup>، وعلى مثل هذا نصت المادة (١٣١) من اللوائح التنفيذية لجامعة الملك سعود، فقد جاء فيها: « لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس أن يشتغلوا بالتجارة، أو أن يشتركوا في إدارة عمل تجاري أو مالي أو صناعي، أو أن يجمعوا بين وظيفتهم وأي عمل لا يتفق وكرامة الوظيفة، ولمجلس الجامعة أن يقرر منع عضو هيئة التدريس من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة، وحسن أدائها »<sup>(٢)</sup>، ونحو هذا جاء في لوائح جامعة الكويت<sup>(٣)</sup>.

فهذا النهي جاء منصباً على أي عمل يتنافى وكرامة العمل الأكاديمي، ومقام عضو هيئة التدريس<sup>(٤)</sup>.

أما التعاون مع الجامعات والكليات الأخرى، فإن بعض الجامعات لا

---

(١) عضو هيئة التدريس بجامعات دول الخليج العربي ص (٢٠) .

(٢) عضو هيئة التدريس بجامعات دول الخليج العربي ص (٢٩) .

(٣) المرجع السابق ص (٢٦) .

(٤) يعتبر العمل الأكاديمي من أعلى مراتب العمل لدى الدول، فهو عمل علماء الأمة ونخبها الممتازة، كما هو مآل الرؤساء والوزراء عند استقالتهم من مناصبهم السياسية . وأذكر أنه منذ سنوات قليلة، نحو عام ٢٠٠١م كان أحد خيارات البرفيسور برهان الدين رباني، الرئيس الأفغاني السابق هو العمل والاستقرار بجامعة الشارقة .

تجيزه إلا بترخيص، وبعضها الآخر يجيزه دون ترخيص، بشرط عدم التعارض مع عمله الأول فقط.

**فمن الصنف الأول:** جامعة قطر، فقد نصت الفقرة (٧) من واجبات أعضاء هيئة التدريس على أنه: « لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس إلقاء دروس في غير جامعة قطر، إلا بترخيص من مدير الجامعة، بعد أخذ رأي عميد الكلية، ولا يجوز إعطاء دروس خصوصية بمقابل، أو بغير مقابل »<sup>(١)</sup>.

**ومن الصنف الثاني:** جامعة قابوس، فقد نصت المادة (٥٩) من لائحته التنفيذية على ما يلي: « يسمح لعضو هيئة التدريس بإلقاء المحاضرات في الجامعات الأخرى، والمعاهد والمنشآت المشابهة، أو الإشراف على البحوث والامتحانات فيها، شريطة عدم تعارض هذه المهام مع واجباته الأساسية تجاه كليته أو الجامعة »<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن لوائح الجامعات المذكورة تتفق في عدم السماح لعضو هيئة التدريس في العمل غير الأكاديمي خارج أوقات الدوام، سواء أثار على عمله الجامعي أم لم يؤثر، وذلك توافقاً مع كرامة الوظيفة، وسمعة الجامعة. أما العمل الأكاديمي لدى جامعة أخرى، فمنها ما يجيزه بإذن وترخيص كجامعة قطر، ومنها ما يجيزه دون ذلك، إنما الشرط عدم التعارض مع العمل الرئيس، كجامعة قابوس.

---

(١) عضو هيئة التدريس ص (٣٣) .

(٢) المرجع السابق ص (٣٢) .

## المطلب الثامن: الأجير الخاص

### في نظام العمل والعمال السعودي

#### تعريف نظام العمل والعمال السعودي:

هو تنظيم تشريعي، يحدد علاقة العامل برب العمل، وحقوق وواجبات كل منهما، يسري العمل به في بلد يعتمد الشريعة الإسلامية أصلاً في بناء دستوره وتنظيم قوانينه<sup>(١)</sup>.

وسأورد من هذا النظام ما يتعلق بالأجير الخاص من النصوص؛ إتماماً للفائدة، وذلك من خلال النقاط التالية:

عقد العمل، الأجرة، ممارسة العمل، الفسخ ومسوغاته، مكافأة نهاية الخدمة.

#### أولاً: عقد العمل:

وقد تناول نظام العمل: تعريفه، ومواصفاته، وانتهائه، وتجديده.

١ - **تعريفه:** جاء ذلك في المادة (٧٠) ونصها: « عقد العمل هو: عقد

مبرم بين صاحب عمل وعامل، يتعهد الأخير بموجبه أن يعمل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه، مقابل أجر، ويتضمن شروط العمل المتفق عليها بينهما، وذلك لمدة محددة أو غير محددة، أو من أجل القيام بعمل معين »، ويبدو أن هذا الجزء الأخير (القيام بعمل معين) يتعلق بالأجير المشترك.

٢ - **مواصفاته:** وحددتها المواد (٧١، ٧٧، ٧٩) على النحو التالي:

---

(١) وقد وافق عليه مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية بالقرار رقم (٧٤٥)

تاريخ ٢٣ - ١٣٨٩/٨/٢٤هـ، وتوَّج بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) تاريخ

١٣٨٩/٩/٦هـ، ونشرته جريدة أم القرى رقم (٢٢٩٩) تاريخ ١٣٨٩/٩/١٩هـ.

- المادة (٧٧) ونصها: « يجب أن يكون عقد العمل مكتوباً باللغة العربية على نسختين، يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها، ويعتبر العقد قائماً ولو كان غير مكتوب، بحيث يجوز للعامل وحده إثبات حقوقه بكافة الطرق، ويكون لكل من الطرفين أن يطلب كتابة العقد في أي وقت، أما عمال الدولة والمؤسسات، فيقوم قرار أو أمر التعيين الصادر عن السلطة المختصة مقام العقد ».
- المادة (٧٩) ونصها: « لا يجوز نقل العامل ذي الأجر الشهري إلى فئة عمال المياومة، أو العمال المعيّنين بالأجر الأسبوعي، أو بالقطعة أو بالساعة، إلا إذا وافق العامل على ذلك كتابة... ».
- المادة (٧١) ونصها: « لا يجبر صاحب العمل على إعادة تعيين العامل تحت الاختبار لمدة أكثر من ثلاثة شهور، بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري، أو أكثر من شهر بالنسبة للعمال الآخرين ... ».
- ٣ - **انتهاءه وتجديده:** وحددت ذلك المادة (٧٢) على النحو التالي:  
«ينتهي عقد العمل المحدد المدة بانقضاء مدته، فإذا استمر الطرفان بعد ذلك في تنفيذ العقد اعتبر العقد مجدداً لمدة غير محددة».

### **ثانياً: الأجرة:**

- ويتناول النظام: استحقاقها، وتحديدتها، واستلامها، وطبيعتها.
- ١ - **استحقاقها:** وحددته المادة (٩٣) بنصها: « إذا حضر العامل، أو

المستخدم، لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل، أو أنه أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة، ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى صاحب العمل، كان له الحق في أجر ذلك اليوم».

٢ - **تحديداتها:** وتناولته المادة (١٢٣) بنصها: « إذا لم تنص عقود العمل، أو نظام العمل، أو النظام الأساسي للعمال على الأجر الذي يلتزم به صاحب العمل، أخذ الأجر المقدر لعمل من ذات النوع إن وجد، وإلا قدر الأجر طبقاً لعرف المهنة وعرف الجهة التي يؤدي فيها العمل، فإذا لم يوجد تولت اللجنة المختصة تقدير الأجر وفقاً لمقتضيات العدالة... ».

٣ - **استلامها:** وحددته المواد (٩٢، ١١٧، ١١٨) على النحو التالي:

- المادة (٩٢) ونصها: « يلتزم صاحب العمل أن يدفع للعامل أجرته في الزمان والمكان اللذين يحددهما العقد، أو العرف، مع مراعاة ما تقتضي به الأنظمة الخاصة بذلك ».

- المادة (١١٧) ونصها: « إذا انتهت خدمة العامل وجب دفع أجره فوراً، أما إذا ترك من تلقاء نفسه، فيجوز في هذه الحالة دفع أجره في خلال سبعة أيام من تاريخ تركه العمل ».

- المادة (١١٨) ونصها: « من حق صاحب العمل أن لا يدفع أجر العامل أو أي مبلغ مستحق له إلا إذا وقّع بالاستلام على سجل خاص يُعدّ لذلك في محلّ العمل، وذلك وفقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من وزير العمل ».

٤ - **طبيعتها:** وحددت ذلك المادة (١٥) بنصها: « تعتبر المبالغ المستحقة للعامل، أو معوليه بمقتضى هذا النظام ديوناً ممتازة من الدرجة الأولى، وللعامل في سبيل استيفائها كما لورثته امتياز على جميع أموال صاحب العمل، وفي حالة إفلاس صاحب العمل، أو تصفية مؤسسته تسجيل المبالغ المذكورة كديون ممتازة، ويدفع للعامل معجلاً حصة تعادل أجر شهر واحد، وذلك قبل سداد أي مصروف آخر، بما في ذلك المصروفات القضائية، ومصروفات التفليسة أو التصفية ».

### **ثالثاً: ممارسة العمل:**

ويتناول النظام: نقل العمال، وتشغيلهم عند الإصابة، وتعويضهم عن العمل الإضافي، الإجازة والعطلات الرسمية:

١ - **نقل العمال:** وحددت ذلك المادة (١٤٢) بنصها: « على كل صاحب عمل أن يوفر لعماله وسائل الانتقال من محال إقامتهم، أو من مركز تجميع معين، إلى أماكن العمل، وإعادتهم يومياً، إذا كانت هذه الأماكن لا تصل إليها وسائل المواصلات العادية المنتظمة ».

٢ - **تشغيلهم عند الإصابة:** وحددت ذلك المادة (٥٥) ونصها: « إذا أصيب أي عامل إصابةً نتج عنها عجز لا يمنعه من أداء عمل آخر غير عمله السابق، وجب على صاحب العمل الذي وقعت إصابة العامل بسبب العمل عنده توظيفه في العمل المناسب، بالراتب المحدد لهذا العمل، وذلك في حدود نسبة ١٪ (واحد في المائة) من مجموع عمّاله، ولا يخل ذلك بما يستحقه هذا العامل

من تعويض عن إصابته ».

٣ - **تعويضهم عن العمل الإضافي:** وتناولت ذلك المادة (١٥١)

بنصها: « يجب على صاحب العمل أن يدفع للعامل عن ساعات العمل الإضافية أجراً يوازي أجره العادي مضافاً (٥٠٪) خمسين بالمائة، فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية، أو أيام الأعياد أو العطلات الرسمية، كان على صاحب العمل أن يدفع أجراً إضافياً عن ساعات العمل العادية أو الإضافية ».

٤ - **الإجازات والعطلات الرسمية:** وحددتها المواد (١٤٩، ١٥٣،

١٥٥، ١٥٧) على النحو التالي:

- المادة (١٤٩) ونصها: « يعتبر يوم الجمعة يوم العطلة الرسمية، يوم راحة بأجر كامل، ويجوز لصاحب العمل بعد موافقة مكتب العمل المختص أن يستبدل هذا اليوم لبعض عماله بأي يوم من أيام الأسبوع، على ألا تزيد أيام العمل في الأسبوع عن ستة أيام، وعلى أن يمكن العمال في جميع الأحوال بالقيام<sup>(١)</sup> بواجباتهم الدينية ».

- المادة (١٥٣) ونصها: « ويستحق كل عامل أمضى في خدمة صاحب العمل عامّاً كاملاً إجازة سنوية، مدتها خمسة عشر يوماً، بأجر كامل يدفع مقدماً، وتزاد الإجازة إلى (٢١) يوماً متى أمضى العامل عشر سنوات متصلة في خدمة صاحب العمل، وللعامل بموافقة صاحب العمل أن يؤجل

---

(١) هكذا وردت، والأصح: من القيام؛ لأن يمكن تتعدى بمن .



للسنة التالية إجازته السنوية أو أياماً منها ، وليس له التنازل عنها ... ».

- المادة (١٥٥) ونصها: « لكل عامل الحق في إجازة بأجر كامل في الأعياد التي يصدر بتحديد لها قرار وزير العمل ، ولا تزيد على عشرة أيام في السنة ».

- المادة (١٥٧) ونصها: « لا يجوز للعامل أثناء تمتعه بإجازته المنصوص عليها في هذا الفصل ، أن يعمل لدى صاحب عمل آخر ، فإذا أثبت صاحب العمل أن العامل قد خالف ذلك ، فله أن يحرمه من أجره عن مدة الإجازة ، أو يسترد ما أداه له منها ».

#### رابعاً: الفسخ ومسوغاته:

ويتناول النظام: حالات الفسخ ، وتعويضه:

١ - حالات الفسخ: وتناول النظام ما يجوز منها وما لا يجوز ، وذلك في المواد (٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤) وذلك على النحو التالي:

- المادة (٨٢) ونصها: «... ويتعين على صاحب العمل أن يمتنع عن إنهاء العقد خلال فترة المرض ، وعليه في حالات انقضاء العقد لأحد الأسباب المذكورة<sup>(١)</sup> ، أن يدفع إلى العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة ، طبقاً لأحكام هذا النظام ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بالتعويض عن

---

(١) وهي: الموت ، أو العجز الكلي ، المرض الذي ينتج عنه انقطاع عن العمل لمدة لا تقل عن تسعين يوماً متتالية ، أو لمدد لا تزيد في مجموعها عن مائة وعشرين يوماً خلال سنة واحدة . كما وردت في نظام العمل والعمال نفسه .

إصابات العمل».

- المادة (٨٣) ونصها: « لا يجوز لصاحب العمل فسخ العقد بدون مكافأة، أو سبق إعلام العامل، أو تعويضه، إلا في الحالات التالية ... وحددها النظام بتسع حالات ».

- المادة (٨٤) ونصها: « يجوز للعامل أن يترك العمل قبل نهاية العقد، بدون سبق إعلان، مع عدم الإخلال بحقه في مكافأة مدة الخدمة، والتعويض عما لحقه من ضرر، كما لو كان الفسخ صادراً من قبل صاحب العمل، في الحالات التالية... وحددها النظام بست حالات ».

٢ - تعويض الفسخ: وذلك في المادتين (٧٣، ٧٤) وذلك على النحو التالي:

- المادة (٧٣) ونصها: «... فإذا لم يراع الطرف الذي فسخ العقد المدة المنصوص عليها، فإنه يكون ملزماً بأن يدفع للطرف الآخر تعويضاً معادلاً لأجر العامل، عن مدة الإخطار أو المتبقي منها، ويتخذ الأجر الأخير للعامل أساساً لتقدير التعويض، وذلك بالنسبة إلى العمال الذين يتقاضون أجورهم بالشهر، أو بالأسبوع، أو باليوم، أو بالساعة... ».

- المادة (٧٤) ونصها: « إذا وقع فسخ العقد لغير سبب مشروع، كان للطرف الذي أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق في تعويض تقدره اللجنة المختصة، على أن يراعى فيه ما لحق من أضرار مادية وأدبية حالة واحتمالية، ويدخل في هذا التقدير بالنسبة للعامل: نوع العمل، ومدة الخدمة، وسنّ

العامل، ومقدار ما كان يتقاضاه من أجر، والأعباء العائلية الملقاة على عاتقه، ومدى نقص دخله من عمله الجديد عن دخله من عمله القديم، ومدى التعسف في قرار الفصل، ومدى تأثير هذا القرار في سمعة العامل، وغير ذلك من الظروف والملابسات، وفقاً للعدالة والعرف الجاري.

#### خامساً: مكافأة نهاية الخدمة:

وقد فرّق النظام بين العقود المحددة المدة، وغير المحددة المدة:

##### ١ - العقود المحددة المدة: وحددت مقدار المكافأة المادة (٨٧)

بنصها: « إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة، أو كان الفسخ صادراً من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة، وجب على صاحب العمل أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته، تحسب على أساس: أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى، وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية، ويتخذ الأجر الأخير أساساً لحساب المكافأة... ».

##### ٢ - العقود غير المحددة المدة: وحددت مقدار مكافأتها المادة (٨٨)

ونصها: « في العقود غير المحددة المدة، يستحق العامل ثلث المكافأة المنصوص عليها في المادة السابقة، إذا استقال العامل من العمل بعد خدمة لا تقل مدتها عن سنتين متتاليتين، ولا تزيد عن خمس سنوات وثلاثيها إذا زادت مدة الخدمة عن خمس سنوات متتالية، ولم تبلغ عشر سنوات... ».

هذه أبرز نصوص قانون العمل والعمال السعودي فيما يتعلق بالأجير

الخاص، أوردتها سرّداً، دونما شرح أو تعليق، إنما على سبيل إتمام الفائدة، كما أسلفت، مبيّناً أن الأجير الخاص مكان عناية الأنظمة الحديثة.

## الخاتمة

وبعد ، فهذه دراسة موجزة ، طُفنا من خلالها على أبرز مسائل الأجير الخاص ، وقد تلخص لنا من خلالها النقاط التالية :

- ١ - أن محور تعاريف الفقهاء للإجارة يتركز على أنها تمليك المنافع بعوض ، وأن المالكية فرّقوا بين الإجارة والكراء.
- ٢ - أن الإجارة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع ، ولم يخالف في مشروعيّتها إلا أبو بكر الأصم وابن عليه.
- ٣ - أن الإجارة نوعان : إجارة المنافع ، وإجارة على الأعمال ، وهذه الأخيرة نوعان : إجارة خاصة ، وإجارة مشتركة.
- ٤ - أن أبرز ما يحدد الأجير الخاص هو أنه : من يعمل لواحدٍ عملاً مؤقتاً بالتخصيص.
- ٥ - أما المشترك : فهو من التزم عملاً بذمته ، ولكلٍ منهما ضوابطه .
- ٥ - أن تقدير المنفعة في الإجارة الخاصة يقدر بالزمن ، وهو الأغلب ، وتقدر بالعمل أحياناً ، أما الإجارة المشتركة فتقديرها بالعمل غالباً ، وأحياناً بالزمن ، لكن لا على التخصيص.
- ٦ - أن للفقهاء في مسألة تقدير المنفعة بالزمن والعمل معاً ثلاثة أقوال :

**الأول:** فساد العقد ، وهو قول أبي حنيفة وجمهور الحنابلة ، والأصح عند الشافعية .

**الثاني:** صحة العقد ، وهو قول جمهور الحنفية ، وقول الإمام أحمد ، ومقابل الأصح عند الشافعية .

**الثالث:** التفصيل عند المالكية ، وذلك من حيث صحة العقد

وفساده، إذا كان الزمن يزيد على العمل، أو يساويه،  
أو ينقص عنه، وفيه خلاف في المذهب.  
ولقد تم ترجيح القول الثالث بشرط زيادة الزمن على  
العمل.

٧ - أن ثمة صوراً من الإجازات: تتراوح بين الإجارة الخاصة  
والمشتركة، اختلف الفقهاء في تحديدها، مثل: إجارة سائق  
الأجرة، والظئر، والمحامي، وحارس السوق، والمداوي، والأجير  
المشترك إذا عمل في بيت صاحب العمل.

٨ - أن للفقهاء في مسألة استئجار الذمي للمسلم إجارة خاصة  
قولين:

**الأول:** الجواز في مطلق الإجارة مع الكراهة؛ لما فيها من معنى  
الإذلال، وهو قول الحنفية والشافعية.

**الثاني:** عدم الجواز في الخدمة، والجواز في غيرها، وهو قول  
المالكية والحنابلة، وهو الراجح، بشرط أن يكون الذمي في  
الذمة.

٩ - أن للفقهاء في تضمين الأجير الخاص ثلاثة أقوال:

**الأول:** عدم الضمان ما لم يتعدّ أو يفرض، وهو قول الجمهور.

**الثاني:** الضمان مطلقاً، وهو القول الثاني للشافعية.

**الثالث:** الضمان إذا كان يعمل لاثنتين فأكثر، وهو قول عند  
الحنفية.

وقد تم ترجيح الأول منها؛ لأنه الأصل في عدم تضمين الأمين.

١٠ - أن الفقهاء اتفقوا على تضمين الأجير المشترك بالتعدي

- أوالتفريط، أما إذا أتلّف دون ذلك ففي المسألة قولان:
- الأول:** لا يضمن، وهو قول أبي حنيفة وزفر والحسن بن زياد، والأصح عند الشافعية، وقول عند الحنابلة.
- الثاني:** الضمان مطلقاً، وهو قول صاحبين، والمالكية، ومقابل الأصح عند الشافعية، وقول عند الحنابلة.
- وقد تم ترجيح هذا الأخير، لقوة الدليل، وملاءمة العصر.
- ١١ - أنه لا يجوز للأجير الخاص أن يعمل لدى الغير أثناء فترة العمل، وإذا عمل بدون إذن أثم، فإن أُذِنَ له فلا شيء عليه، وعلى كلا الحالين فإن صاحب العمل يستحق التعويض.
- ١٢ - أن الفقهاء متفقون على استحقاق الأجير الخاص كامل أجره، إذا غاب لعذر مشروع، كالصلوات المفروضة وسننها الراتبية، كما يستحقه عن العطل والإجازات الرسمية.
- ١٣ - أن بعض الوظائف المعاصرة، كالعمل الأكاديمي ونحوه، قد تمنع الأجير الخاص من العمل عند الغير، ولو خارج أوقات الدوام، وذلك حرصاً على كرامة الوظيفة، وسمعة الجامعة.
- ١٤ - أن نظام العمل والعمال السعودي أولى الأجير الخاص عناية بتنظيم شؤونه، وتحديد ما له وما عليه، من خلال نقاط بارزة وواضحة، تناولتها موادّ هذا النظام من حيث: عقد العمل، الأجرة، ممارسة العمل، الفسخ ومسوغاته، مكافأة نهاية الخدمة.

### أما التوصيات:

فأقول: إن عقد الإجارة تناولته الأيدي بالدراسة والبحث، ولكنه لا يزال ينتظر المزيد، فهو من أبرز عقود المعاوضات، وأكثرها صلة بالحياة العملية.

هذا، وأرجو أخيراً ألا أعدم الأخ الناصح، والباحث الناقد، والزميل المصوب، وأتقدم بالشكر سلفاً لكل هؤلاء، فإنما هو عمل بشر، ولا يخلو من النقص، فما جعل الله الكمال إلا لكتابه العزيز، ولا العصمة إلا لأنبيائه المرسلين.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



## المصادر والمراجع

### مرتبة هجائياً

- ١ - الإجارة الواردة على عمل الإنسان، د. شرف بن علي الشريف، نشر: دار الشروق، جدة، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٢ - أسنى المطالب شرح روض الطالب، القاضي زكريا الأنصاري، أبو يحيى (ت: ٩٢٦هـ)، عناية: د. محمد محمد تامر، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٣ - الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم (ت: ٩٧٠هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٤ - الأعلام، خير الدين بن محمد بن محمد، أبو الغيث، الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، نشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط ١١، ١٩٩٥م.
- ٥ - الأم، محمد بن إدريس، أبو عبد الله، الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٦ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، ملك العلماء (ت: ٥٨٧هـ)، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٧ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد (الحفيد)، أبو الوليد (ت: ٥٩٥هـ)، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط ٩، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٨ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- ٩ - البناية شرح الهداية، محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين، العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- ١٠ - تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين، أبو الوفاء، ابن فرحون (ت: ٧٩٩هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١١ - التعريفات، علي بن محمد بن علي السيد الزين، أبو الحسن، الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، نشر: عالم الكتاب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٢ - التهذيب في اختصار المدونة، خلف بن أبي القاسم محمد الأزدي، القيرواني، أبو سعيد، البراذعي (ت: ٤٣٨هـ)، تحقيق: د. محمد الأمين ولد محمد سالم ابن الشيخ، نشر: دار البحوث، دبي، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٣ - حاشية الخرشي، عبد الله بن علي، الخرشي (ت: ١١٠١هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٤ - حاشية الرملي، أحمد بن حمزة، أبو العباس، الرملي (ت: ٩٥٧هـ)، مطبوعة مع أسنى المطالب، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٥ - حاشية الصاوي، أحمد بن محمد، الخلوتي، الصاوي (ت: ١٢٤١هـ)، مطبوعة مع الشرح الصغير للدردير، نشر: البابي الحلبي، مصر.
- ١٦ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله، المحبّي (ت: ١١١١هـ)، نشر: دار صادر، بيروت.
- ١٧ - الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد بن علي بن محمد الحصني، علاء الدين الحصكفي (ت: ١٠٨٨هـ) مع رد المحتار، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، نشر: دار الكتب الحديثة، القاهرة.

- ١٩ - الذخيرة، أحمد بن إدريس، شهاب الدين، القرايف (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد بو خبزة، نشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢٠ - رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين، ابن عابدين (ت: ١٢٥٢هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢١ - روضة الناظر وجنة المناظر عبد الله بن أحمد، أبو محمد، ابن قدامة (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم النملة، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ٧، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٢ - سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٣ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، السجستاني، الأزدي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: عزة عبيد الدعاس، نشر: دار الحديث، بيروت، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- ٢٤ - السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر، البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) نشر: دار المعارف العثمانية، الهند، ١٣٥٢هـ.
- ٢٥ - سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد، أبو عبد الله، القزويني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٦ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي، أبو الفلاح، ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، نشر: دار المسيرة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢٧ - شرح حدود ابن عرفة، محمد الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع (ت: ٨٩٤هـ)، نشر: دار الغرب، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- ٢٨ - شرح القواعد الفقهية، أحمد بن محمد، الزرقا (ت: ١٣٥٧هـ)، نشر: دار القلم، دمشق، ط ٤، ١٩٩٤م.

- ٢٩ - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، أحمد بن محمد بن أحمد، أبو البركات، الدردير (ت: ١٢٠١هـ)، ط: البابي الحلبي، مصر.
- ٣٠ - الشرح الكبير على متن المقنع، عبد الرحمن بن أبي عمر، ابن قدامة، أبو الفرج (ت: ٦٨٢هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت، ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٣١ - شرح مجلة الأحكام العدلية، سليم رستم الباز (ت: ١٣٣٨هـ)، نشر: دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٢ - شرح منتهى الإرادات، الفتوحى (الشهير بابن النجار)، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٣ - شرح نصوص نظام العمل والعمال السعودي، المستشار: يوسف عبد العزيز محمد عبد المجيد، نشر: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط ٥، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣٤ - العدة شرح العمدة، عبد الرحمن بن إبراهيم، بهاء الدين، المقدسي، عناية: إبراهيم محمد رمضان، نشر: دار الأرقم، بيروت.
- ٣٥ - عضو هيئة التدريس بجامعات الخليج العربية، تأهيله وتقويمه، أ. د. جليل إبراهيم العريض، نشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٣٦ - العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، سلمون بن علي بن سلمون، الكنانى (ت: ٧٦٧هـ)، مطبوع مع تبصرة الحكام لابن فرحون، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٧ - الفتاوى الكبرى، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، الهيثمي (ت: ٩٧٤هـ) مع فتاوى شمس الرملي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٨ - الفتاوى الهندية، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، مع فتاوى

- قاضيخان والفتاوى البزازية، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٣٩ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي، ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، نشر: دار الريان، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٤٠ - فتح القدير، محمد بن علي بن محمد، الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤١ - الفروع، محمد بن مفلح، شمس الدين (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٤٢ - الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، نشر: دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٤٣ - القوانين الفقهية، محمد بن أحمد، أبو القاسم، ابن جزى، الغرناطي (ت: ٧٤١هـ)، نشر: دار القلم، بيروت.
- ٤٤ - لسان العرب، محمد بن مكرم، جمال الدين، ابن منظور، الأفرقي (ت: ٧١١هـ)، نشر: دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٤٥ - لائحة توظيف غير السعوديين في الجامعات، صادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي.
- ٤٦ - المبسوط، محمد بن أحمد بن سهل، شمس الدين، السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٤٧ - المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي، أبو العباس، الفيومي (ت: ٧٧٠هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، نشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٨ - مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، نشر: دار العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

- ٤٩ - المعونة على مذهب عالم المدينة، عبد الوهاب بن علي بن نصر،  
البغدادي، المالكي (ت: ٤٢٢هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي،  
نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٥٠ - المعيار المعرب، أحمد بن يحيى، الونشريسي (ت: ٩١٤هـ)، نشر: دار  
الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٥١ - المغني: عبد الله بن أحمد بن محمد، أبو محمد، ابن قدامة (ت:  
٦٢٠هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٥٢ - مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، محمد بن أحمد، شمس الدين،  
الشرييني (ت: ٩٧٧هـ)، نشر: مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٧هـ -  
١٩٥٨م.
- ٥٣ - المقنع، عبد الله بن أحمد بن محمد، أبو محمد، ابن قدامة (ت:  
٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، توزيع: وزارة الأوقاف،  
السعودية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٥٤ - المنجد في اللغة والأعلام، لجنة من اللغويين، نشر: دار الشروق،  
بيروت، ط ٣٦، ١٩٩٧م.
- ٥٥ - منح الجليل على مختصر خليل، محمد بن أحمد، أبو عبد الله، عليش  
(ت: ٢٩٩هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.
- ٥٦ - المهذب مع المجموع، إبراهيم بن علي، أبو إسحاق، الفيروزآبادي،  
الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ -  
١٩٩٥م.
- ٥٧ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد  
الله المغربي، الحطاب (٩٥٤هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط  
١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٥٨ - نظرية الأجور في الفقه الإسلامي، د. أحمد حسن، نشر: دار اقرأ،  
دمشق، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.